تعزيز القريحة

بما يجب للطالب من معرفة

بقلم

الطالب فاتح عبد العزيز فردوس

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفّق صدورنا بمعرفة عقائدِ الفرائد، ونوّر قلوبنا بقلائدِ الحقيقة والتوحيد، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد المؤيَّدِ بالمعجزات والكمالات، صلاة لكمالك وعدد كماله وعلى آله أولى البركات والكرامات.

وبعد: فهذه جملة من المسائل التي تدخل في علم الكلام جمعتها من كتب أئمة الأعلام، وسميتها بـ«**تعزيز القريحة بما يجب للطالب من معرفة**»، راجيا من الله تعالى التوفيق والسداد والقبول، فإنه نعم المولى ونعم المأمول، وأن ينفع بها كما نفع بأصلها، فتكون نجاتي ومشايخي وأبوي، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

العقيدة

العقيدة مأخوذة من العَقْدِ وهو الربطُ ونقيضُ الحَلِّ، يُقَال: عَقَدَ الرجل الحبلَ ويَعْقِدُه إذا شدَّه وربطَهُ.

والعقيدة اصطلاحا هي: ما عَقَد الإنسان عليه قلبَه جازمًا به سواء كان حقا أو باطلا، فهي على وزن فعيلة ويراد بها مفعولة أي: مُعتقَدةٌ.

وعلى ذلك فالعقيدة الإسلامية هي المـُعتقَدة الجازمة بأنه لا إله إلا الله تعالى وحده لا شريك له، وأن سيدنا محمّدا عبده ورسوله لا نبي بعده، أرسله الله تعالى للعالمين بشيرا ونذيرا، وداعيا إليه بإذنه وسراجا منيرا، أُوحِي إليه بالقرآن الذي لا يأتيه الباطل بكل ما فيه من الأخبار والغيبيات؛ كالنبيِّينَ والملائكة وغيرهما مما سيأتي.

والعلم الذي تُدرَس فيه العقيدةُ الإسلاميةُ يُسمَّى بأسماءٍ منها علم الكلام، وإنما سُمِّي به؛ لأن عنوانَ مباحثِهِ كان

قولهم: الكلامُ فِي كذا وكذا، ولأن مسألةَ صفةِ الكلامِ كانت أشهرَ مباحثِهِ.

علم الكلام

اعلم أن العلماء قد قرّروا قاعدة هي كمبدأ لكل طالب علم من العلوم: أنه لا بد لكل شارع في أيِّ فنٍّ من أن يتصورَّهُ بجهةٍ مَا، وقد حدَّدَ العلماءُ هذه الجهةَ إلى عشرةٍ وسَمَّوها بمبادئِ العشرةِ، وأهمُّهَا الثلاثةُ الأولَى.

قال أبو العرفانِ محمّدُ بنُ عليّ الصبَّان رحمه الله:

إنَّ مَبَادِئَ كُلِّ فنٍّ عَشْرَة   الحَدُّ وَالمَوضُوعُ، ثُمَّ الثَّمْرَة
وَفَضلُهُ وَنِسْبَةٌ وَالوَاضِعْ   وَالِاسمُ الاستِمدَادُ حُكمُ الشَّارِعْ
مَسَائِلٌ وَالبَعضُ بِالبَعضِ اكتَفَى   وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

فحدُّهُ: هو علم يُبحَث فيه عما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الله تعالى وعن مثل ذلك في حق رسله عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام وعن السمعيات من حيثُ اعتقادُها.

وموضوعُهُ: ذات الله تعالى من حيث ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه تعالى، وذات الرسل مثل ذلك، والسمعيات من حيثُ اعتقادُها.

وثمرتُهُ: الفوزُ بالسعادة الأبدية، وإثبات العقائد على الحجج القاطعة.

وفضلُهُ: أنه أشرف العلوم لكونه متعلِّقًا بذات الله تعالى ورسلِهِ؛ إذ المتعلِّق يشرف بشرف المتعلَّقِ عليه.

ونسبتُهُ: من العلوم الشرعية.

وواضِعُهُ: إماما أهل السنة والجماعة؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت ٣٢٤ هـ)، وأبو منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ) رحمهما الله تعالى وجزاهما الله عنا خير الجزاء.

واسمُهُ: علم العقيدة، وعلم الكلام -كما ذكر- وعلم التوحيد، والفقه الأكبر، وعلم أصول الدين، وكثرةُ الأسماء تدلُّ على شرف المُسمَّى.

واستمدادُهُ: من النقل والعقل.

حكمُهُ: يجبُ على كلِّ مكلَّفٍ -من ذكر وأنثى- وجوبا عينيًّا معرفةُ كلِّ عقيدةٍ بدليلِهَا ولو إجمَالًا، وأمَّا معرفتُهَا بالدليلِ التَّفصيليِّ ففرضُ كفايةٍ.

مسائلُهُ: الإلهيَّاتُ والنبوَّاتُ والسمعيَّاتُ.

بيان الحاجة إليه

قال السيِّدُ أحمدُ ابنُ السيِّدُ زيني دحلانَ رحمهما الله تعالى وأسكنهما فراديسَ الجِنَانِ في كتابه المسمى بـ«**تقريب الأصول لتسهيل الوصول**»:

(اعلم رحمك الله تعالى أن الله تعالى خلق الخلقَ ليعرفوه أي: خلقهم مستعدِّينَ لمعرفتِهِ أتمَّ استعدادٍ ومتمكِّنِينَ منها أكملَ تمكينٍ مع كونها مطلوبةً منهم، وعبَّرَ عن ذلك سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ فعبَّرَ بالعبادةِ عن المعرفةِ؛ لأنها وسيلةٌ إلى المعرفةِ)

اهـ، ثم أخذ يتكلم عن معنى العبادةِ وأقسامِها وتحقيقِ معنَى معرفةِ الله تعالى عند العارفينَ وكيفيَّةِ الوصولِ إليها، فارجِعْ إليهِ إن شئت.

فنقولُ: اعلم أيّها الطالبُ النجيبُ أن الله سبحانه وتعالى حين خلق الخلقَ ليس ذلك لعبثٍ ألبتَّةَ -تعالى الله عن ذلك- مع كونه فَعَّالًا لما يريد، نعم لأنه مستحيلٌ في حقه مثلُ العَبَثِ؛ إذ الحكيمُ لا يصدُرُ منه ذلكَ، وإنما خلقه لحكمةٍ شاءَ وهي المعرفةُ، وهذا الأمر ليس بسهلٍ وهيِّنٍ؛ لأنَّ تحصيلَ المعرفةِ وترسيخَها في القلبِ أمرٌ عسيرٌ لابدَّ من سفرٍ طويلٍ حسبَ توفيقِ الله تعالى، لكن بحمد الله تعالى وجدنا من البشر علماءَ أجلَّاءَ اختارهم الله تعالى ووفّقهم لتسيرَ في هذا السفرِ الطويلِ وقد بذلوا جهدَهم وأفنوا عمرهم ووقفوا أنفسهم للخوض في لجاجتها، فبحثوا في ذات الله تعالى وصفاته الواجبةِ والمستحيلةِ والجائزةِ، وأجمعوا هذه المباحثَ وكتبوها في كتبٍ

ورسائلَ كثيرةٍ مختصراتٍ ومبسوطاتٍ حسبَ طاقاتهم وغاياتهم من الكتابةِ وأطلقوا عليها علمَ الكلامِ وراثةً لمن بعدهم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

فعلمنا من ذلك أننا في أمسِّ الحاجة بهذا العلم وبهذه الكتب المتدوَالةِ لاشتمالها على معرفة الله تعالى التي خلقنا الله تعالى من أجلها، وأن نأخذ هذه الوراثةَ الإسلاميةَ التي جعلوها لنا ثم نحفظها إلى من جاء بعدنا.

بيان وجوب معرفة الله تعالى

إذا عرفت ذلك فاعلم أنَّ أوَّلَ واجبٍ على كل مكلَّفٍ هو معرفةُ الله تعالى.

والمعرفةُ هنا: هي التصديقُ الجازمُ المطابقُ للواقعِ عن دليلٍ؛ كاعتقادِنَا بأنَّ الله تعالى واحدٌ لا شريكَ لَهُ، ومحمّدًا ﷺ رسولُ الله.

ولِبيانِ التعريفِ لابدَّ من فهمِ أجزاءِهِ؛ إذ الكلُّ لا يُفهَم إلا بفهم الجزءِ:

فالتصديقُ هو الإدراكُ بوقوعِ النِّسبةِ أو لَاوقوعِهَا.

والجزمُ هو ما لا يحتمِلُ النَّقيضَ.

والمطابقُ للواقعِ أي: ما يُوافِقُ الواقعَ ولا يكونُ مخالِفًا لَهُ.

والدَّلِيلُ هو ما يُتوصَّلُ بصحيحِ النَّظرِ فيهِ إلى المطلوبِ؛ كقولنا: الله واحدٌ بدليلِ أنَّهُ لو كان في السمواتِ والأرضِ آلهةٌ غيرُ الله لم تُوجَدَا.

فقولُنَا: الله واحدٌ تصديقٌ؛ لأنَّهُ إدراكُ وقوعِ الوحدانيَّةِ لله تعالى، وجازمٌ؛ لأنَّهُ لا يحتمِلُ نقيضَهُ وهو التعدُّدُ، ومُطابِقٌ للواقعِ؛ لأنَّهُ يوافِقُهُ ولا يكون مخالِفًا لَهُ، وَبِالدَّليلِ.

فَقَولُنَا: «**التصديق**» جنسٌ في التعريفِ يشمَلُ المعرفةَ والظنَّ والشكَّ والوهمَ والجهلَ المركَّبَ والتقليدَ.

أمَّا الظنُّ فهو إدراكُ الطرفِ الرَّاجِحِ؛ كإدراكِ شخصٍ برُجحانِيَّةِ قيامِ زيدٍ عن عدمِهِ بقولِهِ: زيدٌ قائمٌ.

وأمَّا الوَهمُ فهو إدراكُ الطَّرَفِ المرجوحِ؛ كإدراكِ شخصٍ بمَرجوحِيَّةِ عدمِ قيامِ زيدٍ عن قيامِهِ بقولِهِ: زيدٌ ليسَ بقائمٍ.

وأمَّا الشكُّ فهو إدراكُ كلٍّ من الطَّرَفَينِ على السواءِ؛ كإدراكِ شخصٍ بقيامِ زيدٍ وعدمِ قيامِهِ بالسوِيَّةِ.

وأمَّا الجهلُ المركَّبُ فهو الإدراكُ الجَازِمُ الغَيرُ المطابِقِ للواقعِ كإدراكِ شخصٍ بقولِهِ: زيدٌ ليس بقائمٍ مع أنه في الواقعِ ليس كذلك أو كجزمِ النصارى بالتثليثِ.

وأمَّا التقليدُ فهو الإدراكُ الجازمُ المطابِقُ للواقعِ لا عن دليلٍ؛ كإدراكِ شخصٍ بقولِهِ: زيدٌ قائمٌ من قولِ غيرِهِ فَقَطْ بدونِ دليلٍ بأن يُشاهِدَهُ نَفسُهُ مَثَلًا.

فخرج بقيدِ «**الجازمُ**» في التعريفِ: الظنُّ والشكُّ والوهمُ؛ إذ ليسَ كلٌّ منها بجازمٍ، فبقي الجهلُ المركَّبُ والتقليدُ والمعرفةُ.

وخرج بقيدِ «**المطابقُ للواقعِ**» في التعريفِ: ما ليس كذلك وهو الجهلُ المركَّبُ، فبقي التقليدُ والمعرفةُ.

وخرج بقيدِ «**عن دليلٍ**» في التعريف: التقليدُ؛ إذ التقليدُ

هو التصديقُ الجازمُ المطابقُ للواقعِ لا عن دليلٍ؛ كما علمت، فخلُصَ التعريفُ للمعرفةِ ويصِحُّ حينئذٍ.

والمرادُ بالوجوبِ هنا الوجوبُ الشرعيُّ أي: الَّذِي أوجبَهُ الشارِعُ وهو الله سبحانه وتعالى؛ لأَنَّهُ صاحبُ الشرعِ حقيقةً، وسيأتي مزيدُ بيانِهِ إن شاء الله.

إذا عرفت ذلك فنقول: الإنسانُ البالغُ العاقلُ ذكرا كان أو أنثى مع سليمِ الحواسِّ لـمّا بلغته الدعوةُ الصحيحةُ ويكونُ مكلَّفًا يجِدُ نفسَهُ حينئذٍ مُـخاطَبا بواجباتٍ من الله تعالى، وأولُ الواجباتِ هو معرفةُ الله تعالى والإيمانُ بِهِ.

أمَّا كونُهَا أولًا فلأنَّهَا كالأساسِ بالنسبةِ لغيرِهَا من الواجباتِ فتأتي قبلَهُ.

وأمَّا كونُهَا واجِبًا فالأصلُ في ذلك قولُهُ تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أي: اعرف أيها المكلفُ أنَّهُ لا إله إلا الله، ولفظُ الأمرِ يدلُّ على طلبِ الفعلِ بالوجوبِ فتكونُ

المعرفةُ واجبةً على كلِّ مكلَّفٍ وجوبًا شرعيّا، وهذا هو مذهبُ ساداتِنَا الأشاعرةِ أي: أنَّ وجوبَ معرفةِ الله تعالى لا يُستفَادُ إلا من جهةِ الشَّرعِ وليس مِن جِهةِ العقلِ كما ذهب إليه المعتزلةُ بمعنى: أنَّ العقلَ هو الذي اقتضى وجوبَها على المكلَّفِ وَإِنَّمَا جَاءَ الشَّرعُ مؤكِّدا لذلك.

فالحاصلُ: يجبُ على كلِّ مكلَّفٍ وجوبًا أَوَّليًّا وشرعيًّا أن يعرفَ ويؤمنَ بالله تعالى أي: أن يُدرِكَه تعالى لكن لا من حيثُ ذاتُه لعدمِ إمكانِ ذلك ولعدمِ تكليفِنَا بذلك بَل من حيثُ ما يجِبُ وما يستحِيلُ وما يجوزُ في حقِّهِ تعالى ومثلَ ذلك في حقِّ الرسلِ وأن يُدرِكَ كلَّ ما جاؤوا بهِ إدراكًا جازمًا مطابِقًا للواقعِ عن دليلٍ، هذا.

ثم اعلم أنَّ الكلامَ على قبولِ التقليدِ في الآخرةِ فيه خلافٌ، والراجحُ أنَّه صحيحٌ ومقبولٌ كما قَرَّره العلماءُ منهم الإمامُ الدرديرُ وغيرُه كالإمامِ الباجوريِّ والإمام حُجَّةِ

الإسلامِ الغزاليِّ رحمهم الله الجميعَ، لكن يكونُ ذلك مع العصيانِ إن كانت عنده الأهليةُ للنظرِ والاستدلالِ وإلَّا فلا، وهذا هو القولُ المـُعتَمدُ.

وأما غيرُهُ من الظنِّ والشكِّ والوهمِ والجهلِ المركَّبِ فلا خلافَ في عدمِ قبولِ كل واحدٍ منها في الإيمانِ.

الإيمان والإسلام

الإيمانُ لغةً مطلقُ التصديقِ.

واصطلاحًا التصديقُ بكلِّ ما جاءَ بِهِ النبيُّ ﷺ مما عُلِم من الدينِ بالضرورةِ إجمالًا وتفصيلًا.

والمـُرادُ من « **التصديق بكل ما جاء به النبي ﷺ** » هو الإذعانُ والقبولُ بحيثُ يقَعُ عليه اسمُ التسليمِ من غيرِ تكبُّرٍ وعنادٍ لهُ، لا مُجرَّدَ وقوعِ نسبةِ الصدقِ إليهِ في القلبِ من غيرِ إذعانٍ وقبولِ النفسِ حتَّى يلزَمَ إيمانُ كثيرٍ من الكُفَّارِ الذين كانوا يعرفونَ حقيقةَ نبوَّتِهِ ورسالتِهِ ﷺ، قال تعالى:

﴿يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ﴾ بل معرفتهم للنبيِّ أشدُّ كما قال عبدُ الله بنُ سلامٍ: لقد عرفتُهُ حينَ رأيتُهُ كما أعرِفُ ابنِي ومعرفتِي لمحمّدٍ أشدُّ.

و«**المعلومُ من الدينِ بالضرورةِ**» فِي كلٍّ هو ما اشتهرَ بينَ أهلِ الإسلامِ وصار العلمُ به يُشابِهُ العلمَ الحاصلَ بالضرورةِ بحيثُ يعلمُهُ العامَّةُ من غيرِ افتقارٍ إلى نظرٍ واستدلالٍ وَإِن كانَ في أصلِهِ نظرِيًّا؛ كَوحدانيَّةِ الله جلَّ وعَلَا، أَو كونُهُ من النَّبِيِّ ﷺ بأن تواترَ عنه ﷺ؛ كوجوبِ الصلواتِ الخمسِ وصومِ رمضانَ وحرمةِ الرِّبَا والخمرِ ونحوِها.

تنبيهٌ: وقَد تكونُ الضرورةُ في أمرٍ مُباحٍ أو مَندُوبٍ كَالسِّوَاكِ مع أنه لا يجبُ الإتيانُ بِهِ؛ إذ الضرورةُ في ثُبوتِ ذلك عن صاحبِ الرِّسالةِ ﷺ.

و«**إجمالًا**» ما يَكفِي الإيمانُ بِهِ إجمالًا كالإيمانِ بالأنبياءِ بدونِ تعيينِ عددِهم.

وَ«**تفصيلًا**» ما يَكفِي الإيمانُ بهِ تَفصِيلًا كَالإيمانِ بِتعيينِ خمسةٍ وعشرِينَ منهم المُتَّفَقين على نُبوَّتِهم.

وأمَّا **الإسلامُ** فهو لغةً: مُطلقُ الامتثالِ والانقيادِ.

وَفِي الاصطلاحِ هو الامتثالُ والانقيادُ لِـمَا جاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مـما عُلِم من الدينِ بالضرورةِ.

فَفِي المعنَى اللُّغوِيِّ يكونُ الإسلامُ أعمَّ من الإيمانِ وهو أخصُّ منه؛ لأنَّ الانقيادَ يكون في القلبِ وفي اللسانِ وفي الجوارحِ ولا يكونُ التصديقُّ إلا في القلبِ فكلُّ مؤمنٍ مسلمٌ وليس كلُّ مسلمٍ بمؤمنٍ.

هذا في المعنى اللغويِّ، وأما في المعنى الاصطلاحيِّ فالنسبةُ بينهما عموم وخصوص وجهي كما قاله جمهور الأشاعرة فقد ينفردان وقد يجتمعان، ووجه ذلك بأن يكون مسلما في الظاهر مع كونه منافقا فليس بمؤمن حينئذ كما قال تعالى في القرآن الكريم : ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ

تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾، وبأن يكون مؤمنا في قلبه قبل أن يأتيه ملك الموت ولم يقرّ بالشهادة فليس بمسلم عندنا، فينفردان حينئذ، وقد يجتمعان بأن يقرّ بالشهادة وليس بمنافق فيكون مسلما ومؤمنا حينئذ.

الإيمان والعمل

المختار عند أهل السنة أن العمل شرط لكمال الإيمان أي: ليس جزءا من أجزائه وليس داخلا في حقيقة الإيمان أي: خارجا عنها، وعلى ذلك فمن أتى بالعمل والطاعة فقد حصل كمال الإيمان ومن تركه فهو مؤمن لكنه فوّت على نفسه الكمال وهذا بشرط أن لا يكون مع ذلك استحلال أو عناد للشارع أو شك في مشروعيته وإلا فهو كافر فيما عُلِم من الدين بالضرورة كما علمت، فالإيمان شيء والعمل شيء آخر مُكمِّل له.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، فقد جاء هنا بواو العطف وأصل العطف بالواو للمغايرة فيفيد أن الإيمان يغاير العمل ويخالفه.

فلتحذرْ أيها الطالب كل الحذر من أن تكفِّر مؤمنا ولو كان عاصيا حتى وإن كان عصيانه كبيرا فإنه ما زال مؤمنا

«إِذْ جَائِزٌ غُفرَانُ غيرِ الكُفْرِ * فَلَا نُكَفِّرُ مُؤمِنًا بِالوِزْرِ»

أي: بالذنب والعصيان، بل عليك أن تدعوَ الله تعالى له ولأنفسنا تمام الهداية والتوفيق.

وأما النطق بالشهادتين فهو كالعمل في كونه شرطا لكمال الإيمان لا شرط صحة ولا جزءا من حقيقته، وإن كان فيه خلاف، لكن هذا هو القول الراجح الذي يُعتمَد عليه.

قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ أي: أثبته في قلوبهم، فدلت الآية على أن الإيمان يكون في القلب لا في النطق، وعليه فمن صدّق بقلبه ولم يقرَّ بلسانه لا لعذر ولا

لإباء بحيث كان لو طُلِب منه لأجاب فهو مؤمن عند الله ناج من الخلود في النار بفضل الله تعالى لأن التصديق لخفائه بكونه قلبيا لابد له من علامة تظهره وتبينه.

الإيمان يزيد وينقص

مما سبق ذكره أن العمل شرط لكمال الإيمان فيه إشارة إلى أن الإيمان يزيد بزيادة الأعمال والطاعات وينقص بنقصانها، وهذا في غير إيمان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فإيمانهم يزيد ولا ينقص وهو الراجح للقطع بأن إيمان العاصي لا يساوي إيمانهم فلتتنبه.

والأصل في ذلك قوله تعالى في التنزيل: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَـٰنًا﴾ وقال أيضا: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾، وقال أيضا: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾.

وقد جاء في الحديث؛ كقوله ﷺ لابن عمر رضي الله عنهما لمـَّا سأله الإيمان يزيد وينقص؟ قال ﷺ: «**نعم يزيد حتى يدخلَ صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار**»، وقال ﷺ: «**لو وُزِن إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة لرجّح به**».

وبالجملة قال الإمام الدردير رحمه الله: «فزيادةُ الأعمال تُوجِب زيادة إشراقَ الإيمان وضيائه في القلب، وقلتُها تُوجِب ضعفَه، وظاهرٌ أن التصديق قد يقوى بقوةِ الأسباب ولذا يُقَالُ: ليس الخبر كالعيان» اهـ، وفيه تدقيق.

حكم أهل الفترة

أهل الفترة هم أناس عاشوا بين أزمنة رسل أو في زمن رسول ولم يرسل إليهم، فإن عصوا ولم يؤمنوا بل وعبدوا الأصنام كيف حالهم في الآخرة؟ هل ناجون أو ليس بناجين؟

علمنا مما سبق على ما ذهب إليه الأشاعرة رضوان الله عليهم أن المعرفة واجب بالشرع على كل مكلف وليس

بالعقل، فهم لم يصل إليهم أيُّ شرع بل لم يُرسَل إليهم أيُّ رسول وعلى ذلك فلم يُخاطَب بشيء من الأمر ولا بوجوب المعرفة.

وقد اتفق جمهور المسلمين على أنه لا شرع قبل بعثة الرسول ولا تكليف حينئذ، وبذلك يكونون ناجين في الآخرة ليس مُؤاخَذين ولا مُكلَّفين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولاً ١٥﴾، وقال أيضا: ﴿رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾، وقال أيضا: ﴿وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ ١٣٤﴾.

فائـدة: ومن أهل الفترة والدا النبي ﷺ السيد عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي والسيدة آمنة بنت وهب الزهرية ومن فوقهما، فهم ناجون حينئذ بل محكومون بالإيمان لقول

الله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ٢١٩﴾.

وقد صرح الإمام الباجوري القولَ بنجاة أبويه ﷺ فقال: «فالحق الذي نلقى الله عليه أن أبويه ﷺ ناجيان، على أنه قيل: إنه تعالى أحياهما حتى آمَنَا به ثم أماتهما لحديث وَرَدَ في ذلك وهو ما رُوِي عن عروةَ عن سيدتنا عائشةَ أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سأل ربه أن يُحييَ له أبويه فأحياهما فآمَنَا به ثم أماتهما».

ثم نقل كلام صاحب «**الروض الأنف**» عن الحديث المذكور فقال: «قال السهيلي: والله قادر على كل شيء له أن يخصَّ نبيَّه ﷺ بما شاء من فضله ويُنعِم عليه بما شاء من كرامته» انتهى كلامه.

تنبيه: رسالة الأنبياء والمرسلين السابقة مخصوصة بأمة من الأمم، بخلاف رسالة نبينا محمّد ﷺ فإنها عامة وكافة لجميع الأمة من العرب والعجم، قال تعالى في ذلك: ﴿وَمَآ

أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾، بل أرسل إلى الجن أيضا بالإجماع.

وهو ﷺ خاتمهم فلن توجد آية رسالة بعده إلى يوم القيامة، فإن وجدت من ادعى النبوة والرسالة بعده فلابد من إنكاره، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾.

ويترتب على ذلك أنه لا توجد بعد رسالة سيدنا محمّد ﷺ أناس يعيشون وهم من أهل الفترة حقيقة لأنهم لم يعيشوا بين أزمنة رسل؛ إذ الرسالة قد ختمت بسيدنا محمّد ﷺ ولأنهم وإن لم يعيشوا في زمنه ﷺ إلا أن رسالته ﷺ كافة في كل زمان ومكان فتشملهم حينئذ، نعم هناك أناس إلى الآن يعيشون فأي بوادٍ وعلى جبالٍ وفي مكان لم تصل إليهم دعوة النبوة أصلا فهم في حكم أهل الفترة، كذا سمعت من بعض الأفاضل. والله أعلم.

أقسام الحكم

لـمَّا تقدَّم الكلام على أَوَّليَّةِ وجوب معرفة الله تعالى من حيثُ ما يجب إلخ، فاعلم أن لفظ الوجوب الذي اشتُقَّ منه لفظ يجب المحكوم به بتكرار قد يطلق على الوجوب الشرعي وقد يطلق على الوجوب العقلي.

فمعنى قولنا: يجب على المكلف معرفة الله تعالى من حيث ما يجب أي: يجب وجوبا شرعيا على المكلف معرفة الله تعالى من حيث ما يجب أي: يجب وجوبا عقليا في حقه تعالى.

وإذا عرفت ذلك فَلْنعرِضُ البيانَ على كلٍّ وما يتعلَّقُ به فنقول: الحكم هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه؛ كإثبات القيام لزيد بقولنا: زيد قائم، أو نفي القيام عنه بقولنا: زيد ليس بقائم، الأول الحكم بالإيجاب والثاني الحكم بالسلب.

والحاكم في ذلك الأمر إما الشرع وإما العادة وإما العقل، فلهذا انقسم الحكم إلى ثلاثة أقسام: حكم شرعي، وحكم عادي، وحكم عقلي.

فالحكم الشرعي على التعريف المشهور هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب أو الإباحة أو الوضع لهما.

فدخل بقولنا في التعريف: «بالطلب» وجوبٌ وندبٌ وحظرٌ أي: حرمة وكراهةٌ؛ لأنَّ الطلبَ إما طلبُ فعلٍ أو تركٍ، وفي كل منهما إما جازم أو غير جازم فالأقسام أربعة.

ودخل بقولنا: «أو بالإباحة» المباحُ وهو التخيير بين الفعل والترك؛ كالبيع ونحوه. وهذا القسم مع ما سبق هو المسمى بالأحكام التكليفية الخمسة.

وأما الوضع فهو عبارة عن خطاب الله تعالى المتعلِّقُ بجعلِ شيءٍ سببا أو شرطا أو مانعا لهما أي: للطلب أو الإباحة.

فأقسامه ثلاثة: السبب والشرط والمنع، وهي المسماة بالأحكام الوضعية. وهذا مبحثه علم الفقه والأصول.

قال شيخنا أطال الله بقائه وجمع شَمْلَهُ: (والفرق بين

الحكم التكليفي والحكم الوضعي أنَّ الحكمَ التكليفيَّ هو الحكم المطلوب منك امتثالُهُ، وأما الحكم الوضعي فهو علامة الحكم الذي طُلِب منك، فلذلك سمي بالوضع؛ لأن العلامة من شأنها أن تُوضَعَ وأن تُجعَلَ) اهـ.

وأما **الحكم العادي** فهو إثباتُ أمرٍ لأمرٍ أو نفيُهُ عنه بواسطةِ تَكَرُّرِ القِرَان بينهما على الحسِّ من غير تأثير أحدهما في الآخر؛ كثبوت الإحراق للنار عند مَمَاستِها للخشب مثلا في قولنا: النار محرقة.

قال الإمام السنوسي في الصغرى: «وغاية ما دلت عليه العادة الاقتران فقط بين الأمرين».

قال شيخنا فتح الله له كل خير في شرحه له : (إذن الغرض من الكلام على الحكم العادي هو بيان أن ما يمكن أن يقع في الأذهان من الوهم بسبب تكرر شيء مع شيء آخر مرتين أو أكثر -والوهم يزداد بحصولهما كثيرا- أن هذا الحصول والاجتماع في وقت واحد كثيرا لا يقتضي أن أحدهما

أثّر في الآخَر ألبتة، بل لابد من الاكتفاء بأن أحدهما يحصل مع الآخر فقط، أما أن أحدهما يُوجِدُ الآخرَ فلا. وإنما نعلم ذلك من دليلي النقل والعقل، والذي تبيّن في الدليل العقلي والنقلي هو أن أحدهما لم يُوجِد الآخرَ؛ لأنه في الدليل العقلي والنقلي تبيّن أن المـُوجِدَ لكل شيء هو الله، غاية ما حصل هو أنه أوجد الشيئين معا مرتين أو أكثر).

ثم قال حفظه الله: (ففي النار محرقة أو في الإحراق مع النار نقول: الموجد للنار هو الله والموجد للإحراق هو الله أيضا، إلا أنه أوجد الإحراقَ في نفس الزمان الذي أوجد فيه النار، وأما النار فلم تُوجِد الإحراقَ بل لا تأثيرَ لها ولا فعلَ لها في شيء، كذلك في الطعامُ مشبعٌ، والماءُ مُروٍى، والشمسُ مضيئةٌ، والسِكِّينُ مقطِعٌ، ونحوِ ذلك.

فهناك أربعة أمور -في خصوص المثال-:

أنه حين وجدت النار وجد معها الإحراق.

وأنه حين لم توجد النار لا يوجد معها الإحراق.

وأنه حين وجدت النار قد لا يوجد معها الإحراق.

وأنه حين لم توجد النار قد يوجد الإحراق.

وقس على هذا المثال سائر الأحكام العادية) اهـ.

وأما **الحكم العقلي** فهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقُّفٍ على تكرُّرٍ ولا وضعِ واضعٍ.

فقولنا: «إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه» يشمل الأحكام الثلاثة: الحكم الشرعي، والحكم العادي، والحكم العقلي.

وخرج بقولنا: «من غير توقف على تكرر» الحكمُ العاديُّ لأن الحكم فيه بواسطة التكرر كما عرفنا، فبقي الحكم الشرعي والعقلي.

وخرج بقولنا: «ولا بوضع واضع» الحكمُ الشرعي؛ لأن الحكم فيه بوضع الشارع وهو الله سبحانه وتعالى، فخلُصَ التعريف حينئذ للحكم العقلي. وهذا الحكم الثالث هو الذي نحن بصدده في علم الكلام.

تعريف الواجب والمستحيل والجائز

الحكم العقلي لا يخرج عن ثلاثة أقسام، وهي: الوجوب والاستحالة والجواز.

ووجه الحصر فيه أنَّ كلَّ ما يُدرِكه العقلُ – من ذات أو صفة أو نسبة– إن كان يقبل الثبوتَ والانتفاءَ معا فهو الجائزُ، وإن كان لا يقبل الأمرين معا، فإن كان يقبل الثبوتَ فقط دُونَ الانتفاءِ فهو الواجب، وإن كان يقبل الانتفاءَ فقط دُونَ الثبوتِ فهو المستحيلُ.

وإن قلت: لا يمكن قبول الثبوتِ والانتفاءِ معا في شيءٍ.

قلنا: نعم، المراد من قبولهما معا إنما على سبيل التناوبِ والتبادلِ بمعنى قبولِ الثبوتِ تارةً وقبولِ الانتفاءِ تارةً أخرى، لا على سبيل الاجتماعِ في وقتٍ واحدٍ؛ إذ لا يمكن قبولهما معا بهذا المعنى.

فالواجب هو ما لا يقبل الانتفاءَ لذاته، أي : الثابت الذي لا يمكن زواله.

وقيد «لذاته» في التعريف لإخراج ما هو واجب بسبب غيره؛ كخلق العالم، فإنه بالنظر إلى تعلّقِ علمه تعالى بوجوده واجب ولكن ليس لذاته وإنما لتعلقِ علمِهِ تعالى بوجوده.

والمستحيل هو ما لا يقبل الثبوتَ لذاته، أي: المنتفى الذي لا يمكن ثبوتُهُ.

وكذلك قيد: «لذاته» هنا في التعريف لإخراج ما هو مستحيل بسبب غيره؛ كبحر من زئبق مثلا، فإنه بالنظر إلى تعلق علمه تعالى بعدمه مستحيل، ولكن ليس لذاته وإنما لتعلق علمه تعالى بعدمه.

والجائز هو ما يقبل الثبوتَ والانتفاءَ لذاته أي: الأمرُ الذي يمكن ثبوتُهُ تارةً وانتفاؤُهُ تارةً أخرى.

وقيد: «لذاته» هنا ليس للإخراج وإنما لإدخال ما هو واجب ومستحيل بسبب غيره.

وكل من الثلاثة إما ضروري وإما نظري.

أما النظري فهو ما يُحتَاجُ إلى نظرٍ وفكرٍ؛ كالواحدِ ربعُ عشرِ أربعين.

وأما الضروري فهو ما لا يُحتَاجُ إلى ذلك؛ كالواحد نصفُ الاثنين، فتكون الأقسام ستة حينئذ من ضرب ثلاثة في اثنين:

- الواجب الضروري كثبوت أحد من الحركة والسكون لا بعينه للجسم، أو كنصفية الواحد للاثنين.
- والواجب النظري؛ كعلمه تعالى، أو كمعنى قولك: الواحد ربع عشر أربعين.
- والمستحيل الضروري؛ كارتفاع الحركة والسكون معا عن الجسم أو اجتماعهما معا فيه، أو كنصفية الواحد للثلاثة.
- والمستحيل النظري؛ كالجهل بمعلوم ما في حقه سبحانه وتعالى، أو كنصفية الواحد لعشر ثلاثين.
- والجائز الضروري؛ كخصوص الحركة أو السكون للجسم، أو كخصوص الفردية أو الزوجية للعدد.

- والجائز النظري؛ كإثابة العاصي وتعذيب المطيع، وكذلك الأحكام العادية كلها فإنها جائزة عقلا لقبول تخلف الحكم عنها؛ لأن العقل إذا تأمل في وحدانية الله تعالى علم أن الأفعالَ كلَّهَا لله تعالى وحدَهُ وأَنَّهُ تعالى هو الفاعلُ المختارُ المتفرِّدُ بالإيجادِ والإعدامِ.

وإنما تعرَّضْنَا هنا للواجب والمستحيل والجائز دون الوجوب والاستحالة والجواز مع أن الكلام فيها فلاستلزام تصورها؛ إذ الواجب والمستحيل والجائز مشتق من الوجوب والاستحالة والجواز التي هي في ضمنها، فتصور الكل يلزم تصور الجزء.

وأيضا للمناسبة بما قلنا من قبل أنه يجب على كل مكلف أن يعرف ما يجب أي : الواجب وما يستحيل أي : المستحيل وما يجوز أي: الجائز في حقه سبحانه وتعالى.

الدليل على وجود الله

اعلم أنَّ معرفةَ وجود الله تعالى فطرةٌ فَطَرَ الله الناسَ عليها، قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ﴾، وقد ورد أيضا في الحديث النبوي فيما رُوِيَ عن الإمام البخاريِّ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما من مولودٍ يُولَدُ إلا على الفطرةِ»، والمراد بالفطرة الملة أي: ملةُ الإسلامِ والتوحيدُ أو المراد بها قابليَّةُ الدينِ الحقِّ والتهيؤُ النفسيُّ لإدراكه.

وقد أشهدهم الله على أنفسهم بالإيمان قال تعالى حكايةً عنهم: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ﴾، فلذلك كان أهل الجاهلية وهم العرب الذين كانوا موجودين قبل ظهور الإسلام كلَّهم كانوا مُطبِقِين على الإقرارِ بوجودِ الإله، قال تعالى حكاية عنهم:

﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾.

وهذا ما حُكِي عن الأعرابي الأصمعي حين سأله بم عرفت ربك، فقال بفطرته السليمة: «البعرة تدل على البعير وأثر الأقدام على المسير فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج ألا تدل ذلك على اللطيف الخبير».

لكن هذه الفطرة قد تكون سالمة فيما بعد المولود وقد تصيبه الشوائب فلم تحصن حينئذ، ولذلك نأتي بما أتى به المتكلمون من طريق الاستدلال، فنقول:

لهم في ذلك طريق مشهور بَنَوهُ للوصول إلى معرفة الله تعالى وهو حدوث العالم أي: مفيده بقولهم: العالم حادث وكل حادث مفتقر إلى محدث وصانع يصنعه ويُوجِده وهو الله سبحانه وتعالى.

أما العالم فهو كل ما سوى الله تعالى من الأجسام والأعراض.

وسمي عَالَـمًا لأن فيه علامةً تُمَيِّزُه عن صانعه، أو لأن الناظرَ فيه يحصل له العلمُ بوجود الصانع، فعلى الأول مأخوذ من العلامة، وعلى الثاني مأخوذ من العلم، أفاده الإمام الدسوقي.

وأما الحدوث فهو الوجود المسبوق بعدم.

وبيانه لابد من مراتب ثلاثة: إثبات حدوث الأعراض، ثم ملازمة الأجسام للأعراض الحادثة، ثم إثبات الصانع للعالم.

فالأعراض وهي ما يقوم بالجسم كالحركة والسكون متغيرة بالمشاهدة أي: نشاهد تغير حكمها في الأجسام، فإننا نرى أشياء كثيرة من الأجسام متصفة بالحركة حين تتحرك ثم تعدم الحركة بسكونها ثم تتحرك تارة أخرى وهكذا إلى أن تعدم في الأخرى، فالحركة توجد ثم تعدم ثم توجد مرة أخرى أي: متغيرة من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم

وكل ما كان كذلك فهو حادث؛ لأنها لو لم تكن حادثة بأن تكون قديمة لم تكن قابلة للعدم، لكنه تنعدم فثبت بذلك أن الأعراض حادثة.

ثم يلزم من حدوثها حدوث جميع الأجسام لعدم انفكاكها عن الأعراض الحادثة، فالأجسام كلها لا تنفك عن الأعراض الحادثة ككونها متحركةً أو ساكنةً وكل ما لا ينفك عن الحادث فهو حادث.

فظهر بذلك أن جميع العالم من أعراضه وأجسامه حادثة.

وأما دليل افتقار العالم إلى محدث وصانع؛ لأنه لو لم يكن له صانع للزم أن يكون حدث بنفسه وإذا كان كذلك لزم ترجيح أحد الأمرين المتساويين – أعني الوجود والعدم – على مساويه بلا سبب وهو محال؛ لما يلزم عليه من اجتماع الضدين أعني: المساواة والترجيح بلا مرجح.

* * *

الباب الأول الإلهيات

الواجب في حقه تعالى

إذا عرفت مما سبق أنه يجب على كل مكلف أن يعرف ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه تعالى فاعلم أنه يجب علينا الإيمان بما يجب لمولانا عز وجل من عشرين صفة، هي:

الوجودُ والقدمُ والبقاءُ ومخالفتُهُ للحوادثِ وقيامُهُ بنفسِهِ والوحدانيةُ والقدرةُ والإرادةُ والعلمُ والحياةُ والسمعُ والبصرُ والكلامُ وكونُهُ قادرًا ومريدًا وعالـمًا وحيًّا وسميعًا وبصيرًا ومتكلِّمًا.

ويمكن انقسامها إلى خمسة أقسام:

إلى **صفة نفسية** وهي الوجود.

وإلى **صفات سلبية** وهي القدم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية.

وإلى **صفات المعاني** وهي القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام.

وإلى **صفات معنوية** وهي كونه قادرا، وكونه مريدا، وكونه عالما، وكونه حيا، وكونه سميعا، وكونه بصيرا، وكونه متكلما.

ووجه الضبط فيه أن الصفة الواجبة لله تعالى إن كانت وجودية سميت معانٍ، وإن لم تكن وجودية بأن كان مدلولها عدم أمر لا يليق سميت **سلبية**، وإن لم يكن مدلولها عدما فإن كانت واجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة سميت **صفة نفسية** وحالا نفسية، وإن كانت معللة بعلة بأن كانت واجبة للذات ما دامت علتها سميت **معنوية**.

إن قلت: قولك «عشرين صفة لله تعالى» قد يوهم الانحصار فيتعارض مع ما سبق في قولك: أن يعرف ما يجب لله سبحانه وتعالى فإنه يشعر بأنه لا ينحصر.

فنقول: إن معرفة ما يجب لله تعالى تشمل أمرين: معرفة إجمالية، ومعرفة تفصيلية.

والمعرفة الإجمالية هي الاعتقاد بأنه تعالى موصوف بكمالات لا تتناهى ولا تنحصر، فله الكمال المطلق.

والمعرفة التفصيلية هي أن تعتقد كل صفة له تعالى من العشرين المذكورة التي تقوم الأدلة العقلية والنقلية عليها.

إذن هناك معرفة إجمالية وهناك معرفة تفصيلية وكلها واجبة على المكلف، فلا تعارض حينئذ، نعم سلَّمنا الانحصارَ في المعرفة التفصيلية لكن هذه العشرين هي غاية ما تَتَوَصَّلُ إليها الطاقةُ البشريةُ من الأدلة وهي غاية ما كُلِّفنا بها، وأما باقي الصفات التي لم تقم الأدلة النقلية ولا العقلية على تعيينها وتفصيلها فلم نُكلَّف بمعرفتها أصلا كما هو قول الجمهور؛ لأننا نعجز عنها؛ إذ لا يتّفق ذلك مع عقلنا القاصر وعلمنا المنحصر وصفاته تعالى وكمالاته لا تنحصر فهذا محال، بخلاف علمه تعالى؛ لأنه محيط بكل شيء فلا يخفى عنه شيء.

فالحاصل أننا لا نستطيع أن نعرف باقي الصفات التي لم

تقم الأدلة عليها بالتفصيل صفةً صفةً وهذا لا بأس فيه؛ لأننا لا نطيق بها والتكليف بما لا يطاق لا يصح كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا ۚ﴾ أي: لم نُكلَّف ولم نُؤاخَذ بشيء إلا بما في وسعنا واستطاعتنا وهذا بمحض الفضل واللطف من الله تعالى.

فمعنى يجب على كل مكلف أن يعرف ما يجب في حقه تعالى هو أن يعرف تفصيلا فيما قامت الأدلة العقلية والنقلية عليه وأن يعرف إجمالا فيما لم تقم الأدلة عليه، والأول فقد ذكر والثاني سيذكر إن شاء الله تعالى مع أدلته.

وهذه في صفاته تعالى قد عجزنا عن الوصول إلى معرفتها فكيف نصل إلى معرفة كنهه وحقيقته سبحانه وتعالى؟ فلذلك قال العارفون: لا يعلم الله إلا الله، والله أعلم، نسأل الله دوام التوفيق.

الوجود

هو صفة نفسية قائمة بذاته تعالى.

والصفة النفسية هي صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها.

وإنما نسبت للنفس أي: الذات؛ لأنها لا تُتعقَّل في الخارج عن الذهن إلا بوجودها، فوجودها لازمة لها في الخارج.

وقد عرَّفوها بأنها الحال الواجبة للذات ما دامت الذات حال كون تلك الحال غيرَ معلَّلة بعلة.

قال الإمام الأشعري: «الوجود عين الموجود».

فإذا سمعت لفظ «الله» أو «وجود الله» أو «الله تعالى موجود» انصرف ذهنك إلى وجوده تعالى الذي ليس كمثله شيء ربا متصفا بالوجود دون معنى زائد عليه من القدرة وغيرها.

والدليل على وجود الله تعالى ما سبق من حـدوث العالم،

وآيات كثيرة تشير إليه؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾، وقال تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾.

وفي الحديث الشهير قال ﷺ: «**من عرف نفسه عرف ربه**».

فإذا نظرنا إلى المشار إليه في العالم ووجود أنفسنا نقطع بأننا لا نخلق أنفسنا وكذلك غيرنا من الحيوانات والنباتات والجمادات لا تخلق أنفسهم، وبالأولى أن لا يخلق بعضنا بعضا، فلا بد من وجود آخَرَ يخْلُقُ ويُوجِد وهو الله سبحانه تعالى.

فائدة : هذه الصفة –سواء كانت حقيقية أو مجازية– إنما قدمت عن سائر الصفات الآتية؛ لأنها كالأصل لما عداها؛ إذ

لا يصح الاتصاف بالقدم مثلا إلا بعد ثبوت صفة الوجود.

وصفة القدم وما بعدها من الصفات تستلزمها صفة الوجود، فتُفهَم بالاستلزام أن وجوب وجوده تعالى يستلزم صفة القدم والبقاء إلى آخرها من الصفات، ففيه كفاية حينئذ إلا أنه لا يحسن فهمها بالاستلزام كثير من الناس لخفاء الدلالة الالتزامية، فلذلك أتى العلماء بذكر هذه الصفات في كتبهم وبينوها ولم يكتفوا بذكر صفة الوجود وحدها لأهميتها وخطر الجهل بها لا سيما في أنها تجب في الاعتقاد. أفاده شيخنا عفا الله عنه وعن والديه.

هذه هي الصفة النفسية، وبعدها في الذكر صفة سلبية، وهي منسوبة للسلب أي: النفي؛ لأنها صفة مدلول كل واحد منها نفي أمر لا يليق بمولانا جل وعز، لا أنها مسلوبة عن المولى ؛ إذ هي ثابتة له لا مسلوبة عنه، وهي خمسة كما عرفت.

القدم والبقاء

أما القدم فهو سلب سبق العدم للوجود، وإن شئت قلت: سلب الأولية للوجود أي: لا ابتداء له.

وهذا المعنى لا يصح إلا في حق الله تعالى وصفاته، فقولنا: الله قديم، معناه أن وجوده تعالى ليس مسبوقا بالعدم ولا ابتداء له، وأما في حق غيره تعالى من الحوادث فيطلق على طول المدة وضُبِط بسنة، فمعنى قولهم : هذا بناء قديم أي: قد مضى سنة.

وأما البقاء فهو سلب لحوق العدم للوجود، وإن شئت قلت: سلب الآخرية للوجود أي: لا انتهاء له.

وهذا المعنى أيضا لا يصح إلا في حق الله تعالى وصفاته فقولنا: الله باق، معناه أن وجوده تعالى لا يلحقه العدم ولا انتهاء فهو باق بعد فناء الخلق.

فقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾ أي: هو أول بلا ابتداء وآخر بلا انتهاء.

والدليل عليهما: أنه لو لم يكن قديما لكان حادثا – تعالى الله عن ذلك – فيلزم افتقاره إلى محدث لما مر، ثم محدثه كذلك؛ لانعقاد التماثل بينهما، وهذا مفض إلى الدور أو التسلسل؛ لأن المماثل الثاني مثلا إن كان المحدث له هو الأول فالدور، وإن استمرّ إلى غير نهاية فالتسلسل، وكلاهما محال.

ونفس دليل قدمه تعالى هو دليل بقائه؛ لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه وإلا لجاز عليه العدم فيحتاج إلى مرجح فيكون حادثا لا قديما وقد ثبت قدمه.

والقدم والبقاء هما عين وجوب وجوده تعالى ولذلك جمعتهما، فمعنى: الله واجب الوجود أي: وجوده قديم باق لا يقبل العدم ولا الانتفاء مطلقا لا في السابق ولا في اللاحق.

مخالفته تعالى للحوادث

أي: لا يماثله شيء من الحوادث مطلقا في جميع الوجوه، فلا يتوهم أن بينهما مخالفة في بعض ومماثلة في بعض آخر.

ومخالفته للحوادث هي سلب مماثلة الحوادث له تعالى في الذات والصفات والأفعال.

ويعلم من ذلك أن الله تعالى ليس بجوهر ولا بجسم ولا بعرض ولا في جهة من فوقية مثلا ولا في مكان ولا بطول ولا يقعد ونحوها مما يؤدي إلى التمثيل والتشبيه تعالى الله عن ذلك؛ لأنها صفات الحوادث والله ليس من الحوادث، فكل ما يخطر ببالك من الذات والصفات والأفعال الحادثة التي تنسب إلى الله تعالى فاعتقد أنه تعالى يخالف ذلك.

قال تعالى: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١ ﴾ والكاف صلة أي: ليس شيءٌ مثلَه تعالى.

فائدة : وإنما يقال مخالفته تعالى للحوادث ولا يقال مماثلته

تعالى لها؛ لأن المخالفة بحسب العادة تقال من جهة الأعلى وأن المماثلة تقال من جهة الأدنى، فيقال: خالف السلطانُ الوزيرَ، ويقال: لا يُماثِل الوزيرُ السلطانَ.

قيامه تعالى بنفسه

القيام قد يطلق على انتصاب القامة، وعلى الإتقان يقال: قام فلان بكذا إذا أتقنه وأحكمه، وعلى الشدة يقال: قامت الحرب إذا اشتدّت، وعلى لزوم الشيء والاعتكاف عليه يقال: يقوم فلان في المسجد إذا اعتكف فيه، وعلى الاستغناء وعدم الافتقار وهو المراد هنا.

فمعنى قيامه تعالى بنفسه أي: استغناؤه تعالى عن كل ما سواه وافتقار كل ما سواه إليه؛ لكونه تعالى خالقا.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾، وقال أيضا : ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ ﴾ يعني الذي يُصمَد – أي: يُقصَد– الخلائق

إليه في حوائجهم، كما قد رُوِي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وعرفوه البعض بأنه سلبُ الافتقارِ إلى محل ومخصص.

و«**محلّ**» يراد به ذات يقوم بها، لا مكان يَحِلُّ فيه؛ لأن عدم افتقاره تعالى إليه مأخوذ من مخالفته تعالى للحوادث، ومعناه: أنه تعالى ذاتٌ يقوم بنفسه وليس بصفة تقوم بالذات؛ كما تدعيه بعض النصارى من أنه تعالى صفةٌ تقوم بالذات وأن سيدنا عيسى بن مريم عليهما السلام قام به الإله قيامَ الصفةِ بالموصوفِ.

و«**مخصص**» أي: موجد يخصّصه بالوجود بدلَ العدم.

وهذا المعنى وإن كان أخص من المعنى الأول إلا أنه يستلزمه.

الوحدانية

لفظ أل فيه عوض عن الضمير المضاف إليه أي: وحدانيته تعالى، وقل مثل ذلك في البواقي.

وهي سلب الاثنينية في الذات والصفات والأفعال.

فأقسام الوحدانية ثلاثة: وحدانية في الذات، ووحدانية في الصفات، ووحدانية في الأفعال.

ووحدانيته تعالى في الذات معناها أن ذاته تعالى ليست مركبة من أجزاء، وليس في الخلق ذات كذاته تعالى.

ووحدانيته تعالى في الصفات معناها أن صفاتِهِ تعالى ليست متعددة من جنس واحد؛ كقدرتين أو إرادتين، بل له قدرة واحدة يُوجِد بها الممكناتِ ويُعدِمها، وليس لأحدٍ صفةٌ كصفاته تعالى بأن يكونَ للخلقِ قدرةٌ كقدرته تعالى تُوجِد الذواتِ الممكنةَ مثلا.

ووحدانيته في الأفعال معناها لا مُؤثِّرَ معه مُشارِك له في فعل من الأفعال، بل هو الموجد وحده للأفعالِ الممكنةِ كلِّها وليس لأحد إلا الله يوجد ذلك، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ۝٩٦﴾ و(ما) مصدرية أي: وخلق عملكم، وعليه فليس للعبد قدرة في أفعاله الاختيارية، وكذا ليس للنار تأثير في الإحراق ولا الإشباع للطعام ولا إنبات الزرع للمطر ونحوِها من الأحكام العادية لا بطبع ولا بعلة ولا بقوة مودَعة فتكون الفِرَق أربعة في هذه المسألة.

قال الإمام الدردير: «والفرق بين تأثير الطبع وتأثير العلة وإن اشتركا في عدم محض اختيار الله تعالى في الإيجاد والإعدام أن التأثير بالطبع يتوقف على وجود الشرط وانتفاء المانع؛ كالإحراق بالنسبة للنار، فإنه يتوقف على شرط مماسة النار للشيء المـُحرَق وانتفاء مانع البلل فيه مثلا، وأما التأثير بالعلة فلا يتوقف على ذلك بل كلما وجدت العلة وجد المعلول؛

كحركة الخاتم بالنسبة لحركة الإصبع، ولذا كان يلزم اقتران العلة بمعلولها ولا يلزم اقتران الطبيعة بمطبوعها، والقول بهما كفر لإثبات الشريك والعجز لله تعالى» اهـ.

وأما المعتزلة على القول بالتولّد وأن الله أودع قدرةً للعبد في أفعاله الاختيارية فليس بكفر على الأصح؛ إذ لا يقول بأن للعبد قدرة توجد الذوات كقدرة الله تعالى وإنما قال إن للعبد قدرة توجد الفعل الاختياري بقدرة مُودَعةٍ خلقها الله تعالى له، فصار الفعل في الحقيقة مخلوقة لله تعالى.

والدليل الكلي على وحدانياته تعالى قوله في القرآن: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ يعني لو كان فيهما غير الله لم توجدا.

هذا الدليل مشير إلى برهان التمانع -والتوارد-، وحاصله أنه لو أمكن تعدد الآلهة لأمكن التمانع بينهما بأن يختلفا في أمر يريد أحدُهما حركةَ زيد مثلا والآخَرُ سكونَه؛ إذ

كل منهما أمر ممكن في نفسه وكذا تعلُّقُ الإرادةِ بكل منهما، وحينئذ:

- إما أن يحصل الأمران أي: حركة زيد وسكونه فيلزم اجتماع الضدين وهو محال فما أدى إليه محال أيضا.
- أو لا، بأن لا يحصل الأمران فيلزم عجزهما -ويلزم أيضا ارتفاع الضدين وهو محال-.
- أو يحصل واحدا فقط منهما فيلزم عجز أحدهما، والعجز أمارة الحدوث والإمكان لما فيه من شائبة الاحتياج.

وبما ذكر اندفع ما يقال إنه يجوز أن يتفقا من غير تمانع وأرادا معا في إيجاد أحد الأمرين هنا كحركة زيد مثلا فذلك:

- إما أن تحصل الحركة بإرادتهما معا وذلك باطل لأنه يلزم من حصولها اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو باطل؛ لاستلزام احتياج الحركة إليهما واستغنائها

عنهما؛ لأنه إذا وجدت بالأول فقد استغنت عن الثاني والعكس وفي وقت نفسه تكون الحركة محتاجة إليهما، فحصل التناقض.

- وإما أن تحصل الحركة مرتبا بأن يوجدها أحدهما بعد إيجاد الآخر، وهذا يلزم تحصيل الحاصل.
- وإما أن يوجد أحدهما البعض والآخر البعض فيلزم عجزهما.

وحاصل الدفع أن الإمكان محال وإن لم يقع تمانع بالفعل، وحينئذ علمت أنه تعالى يجب له الوحدانية، والله أعلى وأعلم، نسأل الله السداد يهدي به إلى الرشاد.

فهذه الخمسة صفات سالبة، وبعدها صفات سبعة تسمى بصفات المعاني.

وإنما قدمها العلماء في هذا الفن على المعاني في الذكر؛ لأن الأولى من قبيل التخلية والثانية من قبيل التحلية، والأولى

مقدمَّة عرفا على الثانية؛ إذ الإنسان لا يتزيّن بجميل الثياب ونحوها إلا بعد إزالة ما به من الأوساخ.

ومرادهم بصفات المعاني هي كل صفة وجودية قائمة بالذات أوجبت لموصوفها حكما بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها كما هو شأن الموجودات.

القدرة

هي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تُؤثِّر في إيجاد الممكن وإعدامِهِ على وَفقِ المراد.

فقولنا: «صفة وجودية» يشمل سائر صفات المعاني، وخرج بقولنا «تؤثر في إيجاد الممكن وإعدامه إلخ» ما عدا صفة القدرة، فيكون التعريف صحيحا.

وقد ثبت أيضا مما سبق أنه تعالى صانع العالم أي: خالقه ولابد للصانع في إيجاد العالم من قدرة مؤثرة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٨٩﴾﴾.

قولنا في التعريف أن تأثير القدرة على وفق المراد يدل على أن تأثير القدرة فرع صفة الإرادة؛ إذ لا يُوجِد مولانا جل وعز شيئا من الممكنات ولا يُعدِمه إلا وقد أراد الله تعالى بذلك، وكذلك تأثير الإرادة يكون على وفق العلم.

الإرادة

هي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تخصص الممكنَ ببعض ما يجوز عليه.

وتخصيص الممكن هو ترجيح أحد طرفيه.

والمراد ببعض ما يجوز عليه هو الممكنات المتقابلات الستة، هي:

- تخصيصه تعالى الوجودَ أو العدمَ،
- والصفةَ المخصوصةَ؛ كالبياض مثلا بدلا عن غيرها،
- والزمانَ المخصوصَ بالوقوع فيه بدلا عن غيره،
- والمكانَ المخصوصَ بالوقوع فيه بدلا عن غيره،

- والجهةَ المخصوصةَ بالوقوع فيها بدلا عن غيرها،
- والمقدارَ المخصوصَ؛ كالطول المخصوص مثلا بدلا من غيره.

فقولنا: «صفة وجودية قائمة بذاته تعالى» يشمل جميع صفات المعاني، وخرج بقولنا «تخصص الممكن إلخ» ما عدا صفةَ الإرادةِ، فيصح التعريف حينئذ.

وذلك لِـمَا ثبت أنه تعالى صانع للعالم بالاختيار أي: يخصص الممكنَ ببعض ما يجوز عليه، وكل من كان كذلك تجب له الإرادة، فالله تعالى تجب له الإرادة، قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾.

فائدة : اعلم أن الإرادة غير الأمر بمعنى أنها ليست عينه ولا مستلزمة له وينبني على ذلك أنه لا يقع في ملكه تعالى إلا ما يريد، وعليه:

- فقد أراد شيئا وأمر به؛ كإيمان من تعلق علمُ الله بوقوعه وهم الصحابةُ مثلا،

- وقد لا يريده ولا يأمر به؛ كالشرك منهم،
- وقد أراده ولا يأمر به؛ كشرك من تعلق علمُ الله بوقوعه؛ كشرك مشركي العرب مثلا،
- وقد لا يريده ويأمر به؛ كإيمانهم، فالأقسام أربعة.

خلافا للمعتزلة القائلين بترادفهما وتلازمهما، والترادف هو ما تعدد فيه اللفظ واتحد في المعنى؛ كلفظ إنسان وبشر على معنى الحيوان الناطق، فالإنسان عين البشر في المعنى وبالعكس، فقالوا إن الإرادة عين الأمر، ويترتب على ذلك أنه قد وقع في ملكه تعالى ما لا يريده؛ كعصيان العباد مثلا، معلوم أنه تعالى لا يأمر به فليس هذا مما يريده تعالى، مع أنه قد وقع في ملكه ولا يريده، فيوجب النقص في حقه تعالى حينئذ، نعم هذا ما قالوه، فعندهم أكثر ما يقع من أفعال العباد ليس بإرادة الله ولا بخلقه وإنما هو بمراد العبد وإيجاده، فقولهم هذا مردود مما سبق في صفة الوحدانية بأنه لا فاعل ولا مُوجِد في

شيء إلا الله، أما اتحاد الإرادة والأمر فنمنعه بدليل قوله ﷺ: «**ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن**» أي: ما شاء الله كان وإن لم يأمر به وما لم يشأ لم يكن وإن أمر به.

العلم

هو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تنكشف بها جميع المعلومات انكشافا تاما من غير سبق خفاء ولا يحتمل النقيض.

فقولنا: «صفة وجودية قائمة بذاته تعالى» يشمل جميعَ صفاتِ المعاني، وخرج بقولنا «تنكشف بها إلخ» ما عدا صفةَ العلم، فيصح التعريف حينئذ.

وجميع المعلومات تشمل الواجباتِ والمستحيلاتِ والجائزاتِ أي: الممكناتِ، فيتعلق علمه تعالى بجميع الأشياء ولا يخفى منه شيءٌ، بخلاف صفتي القدرة والإرادة فإنهما لا تتعلقان إلا بالممكنات فقط دون الواجبات والمستحيلات؛

لئلا يلزمَ الفسادُ؛ إذ لو تتعلقان بهما أيضا ليلزمُ منه الفساد، ومع ذلك لا يلزمُ من عدم تعلقهما بهما النقصُ بل العكسُ؛ لأنه يلزمُ على ذلك إعدامُ القدرةِ والإرادةِ نفسِهِمَا بل وإعدامُ الذات العلية وإثباتُ الألوهية لمن لا يقبلها من الحوادث، وهذا غاية الفساد والنقص.

وقد ثبت أيضا أنه تعالى صانع للعالم بالقصد والاختيار وكل من كان كذلك يجب له العلم، فالله يجب له العلم، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ١٣٧﴾.

فائدة: قال الإمام الباجوري: « فإن قيل: إن هذا الدليل إنما يفيد للعلم بالجائزات فقط، أُجِيبَ بأن دليل ذلك دليل عدم افتقاره للمخصص؛ لأنه لو لم يعلم بالواجبات والمستحيلات لكان محتاجا لمن يكمّله فيلزم أن يكون حادثا فيفتقر للمخصص» اهـ.

الحياة

هي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تقتضي صحة العلم، والمراد بالاقتضاء هنا الوجوب، فالمعنى حينئذ صفة تقتضي وتوجب له تعالى أن يتصف بالعلم؛ لأن صفة العلم واجب في حقه تعالى كما مر، وأما في حق غيره تعالى من الحوادث فمعنى الحياة صفة تقتضي جواز الاتصاف بالعلم كما في حالة المجنون مثلا فإنه لا يتصف بالعلم مع كونه متصفا بالحياة.

فقولنا: «صفة وجودية قائمة بذاته تعالى» يشمل جميعَ صفات المعاني السبعة، وخرج بقولنا: «تقتضي صحة العلم» ما عدا الحياةَ، فخلص التعريف لها حينئذ ويكون صحيحا.

فائدة: اقتصار التعريف باقتضائها صحة العلم فقط مع أن حياته تعالى تقتضي صفة الإرادة والقدرة أيضا؛ لأنه قد علمنا مما سبق أن القدرة تستلزم صفة الإرادة وهي تستلزم صفة العلم، فاقتُصِر هنا على استلزامها صفة العلم فقط في التعريف لأن ما يستلزم الشيء المستلزم لغيره يستلزمه أيضا.

والحياة لا تتعلق بشيء بخلاف غيرها من صفة المعاني.

ولما ثبت أنه تعالى متصف بالقدرة والإرادة والعلم وكل من كان كذلك تجب له الحياة، فالله تجب له الحياة، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾.

السمع والبصر

هما صفتان وجوديتان قائمتان بذاته تعالى تنكشف بهما جميع الموجودات انكشافا تاما زائدا على صفة العلم.

اعلم أن انكشافهما ليس عينَ انكشاف العلم كما أن انكشاف أحدهما مغاير لانكشاف الآخر، فالانكشاف في الثلاثة متغاير.

وأيضا أن انكشافهما مخصوص بجميع الموجودات أي: واجبها وجائزها دون المستحيلات أي: المعدومات، فلا يتعلقان بها، وهذا بخلاف صفة العلم كما علمت، وتعلُّقُ انكشافهما جميعَ الموجودات بدون اختصاص السمع

بالمسموعات والبصر بالمبصَرات -كما قاله الإمام السنوسي- إنما ليشملَ تعلقُ السمع بالأصوات وغيرِها والبصرُ بالذواتِ والألوانِ وغيرِها، وفيه تنبيهٌ منه رحمه الله على أن سمعَنا وبصرَنا لا يماثلان سمعَه وبصرَه سبحانه وتعالى ألبتة؛ لأن سمعنا يتعلق عادة ببعض الموجودات وهي الأصوات وعلى وجه مخصوص من عدم البعد والسر جدا ولأن بصرنا يتعلق عادة ببعض الموجودات كالأجسام والألوان وفي جهة مخصوصة وهي الأمام وعلى وجه مخصوص أيضا، وهذا بخلاف سمعه وبصره جل وعزّ، فيسمع الله سبحانه وتعالى جميع الموجودات حتى الذوات وكذا يبصر الله سبحانه وتعالى جميع الموجودات حتى الأصوات؛ كانكشافهما صوت دبيب النملة وذواتها الصغيرة السوداء على سواد الحجر في جوف الليلة الظلماء.

وهذا التعريف متضمن للتعريفين؛ تعريفٍ للسمع، وتعريف للبصر، وفي عدم تعريف كل واحد منهما بتعريف

يخصه ويميزه العذر؛ لِتعذُّرِ معرفةِ ما يُميِّز الكلَّ، والمقصود من التعريف تمييزهما عن غيرهما من بقية صفات المعاني، لا تمييز أحدهما عن الآخر، والأقدامون من المناطقة لا يشترطون في التعريف المساواة فيجوز عندهم التعريف بالأعم، فيكون التعريف صحيحا حينئذ.

قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١﴾ أي: ذات متصفة بالسمع والبصر، فإثبات المشتق يقتضي إثبات المشتق منه.

الكلام

هو صفة وجودية قائمةٌ بذاته تعالى ليست بحرف ولا بصوت منزَّهةٌ عن الترتيب والسكوت واللحن والإعراب وغيرِ ذلك دالةٌ على جميع المعلومات.

قولنا في التعريف «**دالة على جميع المعلومات**» يفيد أن متعلَّقات صفة الكلام يساوي متعلَّقات صفة العلم وهي ما

يشمل الواجبات والمستحيلات والجائزات، إلا أن صفة الكلام يتعلق بها تعلق الدلالة وصفة العلم يتعلق بها تعلق الانكشاف.

فيشمل قولنا «**صفة وجودية قائمة بذاته تعالى**» جميع صفات المعاني، وخرج بقولنا «**ليست بحرف ولا بصوت إلخ**» ما عدا صفةَ الكلام، فخلُصَ التعريفُ لها ويصحُّ حينئذ.

واعلم أنه كما يطلق الكلام على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى يطلق أيضا على القرآن بأن تقول: القرآن الكريم كلام الله، قالت أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها: « **ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى**».

قال الإمام الباجوري: «قد نص الإمام السنوسي وغيره أن القرآن يدل على نفس الكلام القديم، لكن التحقيق كما قاله بعض المتأخرين أنه يدل على ما تدل عليه الصفة القديمة

باعتبار دلالته المطابقية، مثلا إذا سمعت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ فهمت منه النهيَ عن قربان الزنا ولو أُزِيلَ عنك الحجابُ لفهمت من الصفة القديمة هذا المعنى» اهـ.

قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ أي: حقيقةً، فله تعالى صفة هي الكلام، وهذا مفاد إتيان المفعول المطلق وهو صرف احتمال الحقيقة والمجاز إلى الحقيقة فقط دون المجاز.

هذه هي صفات المعاني السبعة، ويمكن انقسامها إلى أربعة باعتبار وجود المتعلَّق وعدمه:

- الأول ما لا يتعلق بشيء وهو الحياة،
- والثاني ما يتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والإرادة،
- والثالث ما يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر،
- والرابع ما يتعلق بالواجبات والممكنات والمستحيلات وهو العلم والكلام.

وتاليها في الذكر صفات معنوية وهي سبعة أيضا على ترتيب صفات المعاني.

صفات معنوية

قلنا في صفات المعاني أنها صفة وجودية قائمة بالذات أوجبت لموصوفها حكما، هذا الحكم هو ما يسمى بصفات معنوية، فالمعنوية ليست أكثر من نتائج صفات المعاني أي: الأحكام التي تُستَخرَجُ منها، فمثلا القدرة صفة وجودية قائمة بالذات تُوجِب للذات حكما وهو كونه قادرا وهكذا، فإذا عرفت صفاتِ المعاني عرفت الصفاتِ المعنويةَ وهي:

- **كونه تعالى قادرا** أي: فالله تعالى قادر بصفة القدرة،
- **وكونه مريدا** أي: فالله تعالى مريد بصفة الإرادة،
- **وكونه عالما** أي: فالله تعالى عالم بصفة العلم،
- **وكونه حيا** أي: فالله حي بصفة الحياة،
- **وكونه سميعا** أي: فالله سميع بصفة السمع،

- **وكونه بصيرا** أي: فالله تعالى بصير بصفة البصر،

- **وكونه تعالى متكلما** أي: فالله تعالى متكلم بصفة الكلام.

فلابد من إتيانها بعد صفات المعاني؛ إذ لا يُعقَل الكون قادرا إلا بعد تعقُّل القدرة، ولا يُعقل كونه مريدا إلا بعد تعقل الإرادة وهكذا، ولذلك سميت هذه الصفات بالمعنوية نسبة للمعنى الذي هو مفرد المعاني؛ لأنها تتبعها وتلازمها.

ولا يقال إن ترتيبَ الصفاتِ أي: تقديمَ بعضٍ على بعضٍ وتأخيره عليه يقتضي التفاضل بينها بأن تقول مثلا هذه الصفة تقدمت عن صفة أخرى فتكون أفضل منها والأخرى دونها، هذا لا يقال؛ لأن صفاته تعالى كلها كاملةٌ بذاتها لا تتفاوتُ ولذلك عبرنا بالتالية في الذكر أي: في الكتابة وليس في الرتبة والشرف.

فهـذه هي العشـرون التي يجب علينا الإيمان بـها في حقه

تعالى تفصيلا وهي الصفات التي قامت الأدلة العقلية والنقلية عليها إلا السمع والبصر والكلام وما تتبعها فإنها ثابتة بالأدلة النقلية فقط، وقد انتهينا منها والحمد لله رب العالمين.

***

المستحيل في حقه تعالى

هذا هو القسم الثاني من الإلهايات، ومن جملة ما يستحيل في حقه تعالى عشرون صفة أيضا أضدادُ العشرين الأولى، وهي:

العدمُ والحدوثُ والفناءُ ومماثلتُهُ للحوادثِ وقيامُهُ بغيرِهِ والتعدُّدُ والعجزُ والكراهةُ والجهلُ والموتُ والصممُ والعمى والبكمُ.

والأضداد جمعُ ضدٍّ والمراد به هنا الضد اللغوي وهو مطلق المنافي وليس الضد الاصطلاحي الذي ذكر في المنطق.

فيكون الأول هنا وهو العدم ضد الأول هناك في الواجبات وهو الوجود أي: ينافيه، والثاني هنا وهو الحدوث ضد الثاني هناك في الواجبات وهو القدم أي: ينافيه، والثالث هنا وهو الفناء ضد الثالث هناك في الواجبات وهو الفناء أي: ينافيه وهكذا على الترتيب الذكري المتقدِّم في الواجبات.

تنبيه: قلنا في أول الأمر يجب على كل مكلف أن يعرف ما يستحيل في حقه تعالى أي: يجب عليهم أن يعرف إحالته تعالى وتنزهه عن كل النقائص بالإجمال وعن العشرين المنافية للعشرين الأولى بالتفصيل كما سبق في الواجبات.

إذا عرفت هذا فاعلم أنه لما تقرر وجوب الصفات العشرين الأولى له تعالى وقد عرفت أن الواجب هو ما لا يقبل الانتفاء وقد ثبت ذلك فيلزم حينئذ أن لا يقبله تعالى الاتصاف بما ينافي شيئا منها.

فيستحيل عليه تعالى :

العدم أي: عدم الوجود.

والحدوث هو الوجود بعد العدم أو العدم السابق على الوجود.

والفناء هو طروّ العدم أي: حصوله بعد أن لم يكن.

فائدة: كما أن وجوب وجوده تعالى يستلزم القدم والبقاء يلزم أيضا من استحالة العدم عليه تعالى استحالة الحدوث والفناء، وهذا ظاهر لأن معنى العدم في ضمن حقيقتيهما.

ومماثلته للحوادث بأن يكون جسما مركبا من أجزاء ويكون في جهة أو له جهة أو يَحُلَّ في مكان أو زمان أو يتصف بالصغر أو الكبر أو له أغراض في الأفعال والأحكام.

وقيامه بغيره بأن يكون مفتقرا إلى الغير، أو بأن يكون عرضا يقوم بالجسم فيفتقر إلى محل وأن يكون مفتقرا إلى مخصص يخصصه ببعض ما جاز عليه.

والتعدد أي: في ذاته وصفاته وأفعاله.

فالتعدد في الذات بأن يكون مركبا في ذاته تعالى أو هناك ذات أخرى تماثل ذاته تعالى، والتعدد في الصفات بأن يكون له قدرتين مثلا أو هناك ذات له صفة كصفاته تعالى، والتعدد في الأفعال بأن يكون هناك فعل لغيره تعالى، فما يُنسَب إلى غيره تعالى من فعل على وجه يظهر منه الإيجاد والتأثير فمُؤَوَّل بأن يكون الموثّر في الحقيقة هو الله.

وكذا يستحيل عليه تعالى **العجز** عن ممكن ما وما في معناه من فتور أو تعب.

والكراهة أي: عدم الإرادة بأن يقع في ملكه تعالى ما لا يريد من إيجاد أو إعدام، وليست الكراهة الشرعية التي ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله.

فلا يكون شيء في الكائنات بالتعليل أو بالطبع لما يلزم ذلك من هدم الشريعة؛ لأنه يوجب اقتران العلة بمعلولها والطبيعة بمطبوعها فيؤدي حينئذ إلى مخالفة حدوث العالم المؤدية إلى عدم البعث، مع أن الشرع قد ورد بإثباته.

والجهل بمعلوم ما مركبا كان أم بسيطا وما في معناه من ظن أو شك أو وهم أو نسيان أو نوم أو اشتغال بشأن عن شأن أو كونه نظريا ونحوِ ذلك.

و الجهل المركب: إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع، والجهل البسيط هو عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلمُ به بأن لا يُدرِكَ أصلا لا على ما هو به ولا على خلاف ما هو به.

والموت ضد الحياة، و**الصمم** ضد السمع، **والعمى** ضد البصر، **والبكم** ضد الكلام.

وباقي أضداد الصفات المعنوية واضحة من أضداد صفات المعاني السابقة، فكما أن ضد القدرة العجز فضد كونه قادرا كونه عاجزا وهكذا.

وبهذا قد انتهينا من ذكر المستحيل في حقه تعالى. والحمد لله بنعمته تتم الصالحات.

الجائز في حقه تعالى

فعل كل ممكن أو تركه

هذا هو القسم الثالث من الإلهايات، فقد ذكر قبله أولا الواجبَ في حقه تعالى وبعده ثانيا المستحيلَ في حقه تعالى.

وإنما ذكر الواجب أولا؛ لأنه أشرف من الآخرين؛ إذ به يتصف مولانا جل وعز ولا يتصف به سواه قطعا، وأيضا إذا علمنا الواجب في حقه تعالى يلزم منه العلمُ بالمستحيل والجائز في حقه تعالى فلذلك قدّم الواجب على غيره.

وأما تأخير الجائز على المستحيل مع أن المستحيل حقيقته عدمية وحقيقة الجائز وجودية فالجائز أشرف منه حينئذ من هذه الجهة والأحسن أن يقدِّمه على المستحيل، فلأن المستحيل أقرب إلى الواجب؛ إذ هو مقابله، فمن هذه الجهة أتى ثانيا، وأيضا شُبِّه الجائز بمركَّب؛ لأنه يقبل الأمرين القبولَ والانتفاءَ معا وأما المستحيل كالواجب شُبِّه ببسيط؛ إذ لم يقبل

لكل واحد منهما إلا أحد الأمرين ولا شك أن مرتبة البسيط أحق أن تكون قبل المركب فيُقدَّم عليه.

والمقصود من الجائز هنا ليس الجائز الشرعي الذي لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه، وإنما المقصود هو فعل كل ممكن أو تركه أي: إيجاد الممكن وإعدامه فهو وصف راجع لتعلق صفة القدرة وليس وصفا راجعا إلى ذاته تعالى فيقتضي أن الذات العلية تتصف بصفة جائزة وحاشاه؛ لأنه واجب الوجود فحقه أن يتصف بالواجبات كما علمت بخلاف غيره تعالى من الممكنات فلكونه ممكنةً اتصف بالجائزات وهذا حقه.

وفعل كل ممكن أو تركه هو فعل كل ما قضى العقل بإمكانه فإن شاء فعل وإن شاء ترك، وهذا بالنظر إلى ذات الممكن لا لشيء آخر، مثلا: إيجاد زيد الممكن فبالنظر إلى وجود ذاته الممكن لا يجب على الله تعالى إيجاده، وأما بالنظر إلى شيء آخر كعلمه تعالى في الأزل المتعلق بإيجاده مثلا فلا بد

على الله من إيجاده -وإن لم يكن وجوده واجبا باعتبار ذاته- لأنه وإن لم يوجد زيدا لانقلب العلم جهلا فاختلف ما في علمه تعالى بما هو في نفس الأمر، وهذا مستحيل قطعا.

والدليل على ذلك أنه لما كانت نسبة جميع الممكنات بالنظر إلى ذاتها لصفة القدرة على حد سواء في الإيجاد والإعدام فلو وجب عليه تعالى شيء من ذلك لانقلبت الحقائق بأن يكون الممكن واجبا أو مستحيلا وهذا باطل لأن حقائق الأشياء ثابتة لا تتغير.

وعلى ذلك فلا يقال: يجب على الله تعالى شيء في الممكنات من الإيجاد أو الإعدام، ولا يسأل عما يفعل.

بخلاف المعتزلة فإنهم ذهبوا إلى وجوب بعض الممكنات في حقه تعالى مثل الثواب والعقاب ورعاية الصلاح والأصلح وبعثة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، فقد جرت فيها الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة.

الثواب والعقاب

أي: جوازه تعالى في إثابة المطيع وفي عقاب المذنب العاصي، فلا يجب على الله تعالى فعل ذلك ولا يستحيل تركه أيضا عقلا لقدرته التامة وبالنظر إلى أنهما من الأمور الممكنة، بل جاز العكس بأن يعاقبَ الطائع ويثيب العاصي أو بأن يعدمهما أصلا.

ثم الجواز هنا لا ينافي وجوب حصولهما في المستقبل لكن بالنظر إلى شيء آخر وهو وعده تعالى في مثل قوله في القرآن: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ٦٠﴾، فبالنظر إلى وعد من لا يتخلف في وعده أبدا لابد من حصول ذلك؛ لئلا يتخلف الوعد ويستلزم النقص – تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا–، وهذا الموعود وإن لم يكن حصوله واجبا باعتبار ذاته لكنه لا محذور فيه، بخلاف الوعيد فيجوز التخلف فيه شرعا لأنه كريم وشأن الكريم أن يتجاوز الوعيد وكان فضل الله عظيما.

فحصول إثابته تعالى لطاعتنا في المستقبل واجب بالنظر إلى وعده تعالى وهذا بمحض الفضل لا عن وجوب بحيث تصير الإثابة مستحقة لازمة الذمّ ويقبح عليه تركها كما قاله المعتزلة، فإن يعاقبنا فبمجرد العدل لا عن وجوب وقل فيه مثل ما سبق، قال صاحب الجوهرة:

فَإِنْ يُثِبْنَا فَبِمَحْضِ الفَضْلِ   وَإِنْ يُعَذِّبْ فَبِمَحْضِ العَدْلِ

فاحفظه.

فالمعتزلة يقولون بوجوب ذلك على الله تعالى، على ما بنوه من أن العبد له قدرة في الفعل فإن أطاع يجب عليه الثواب وإن عصى يجب عليه العقاب ومخالفة الثواب والعقاب لا يجوز عندهم، وتحقيق هذه المسألة إنما يرجع إلى تحقيق وحدانيته تعالى في الأفعال، فراجعه.

وقد حُكِي أن القاضي عبدَ الجبار المعتزلي دخل على الصاحب بن عباد وعنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني

فلما رأى الأستاذ قال المعتزلي: سبحان من تنزّه عن الفحشاء، فقال الأستاذ: سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء، فقال المعتزلي: أفيريد ربنا أن يُعصَى؟ فقال الأستاذ: أفيُعصَى ربنا كرها، فقال المعتزلي: أرأيت إن منعني الهدى وقضى عليّ بالرَّدَى أحسن إليّ أم أساء، فقال الأستاذ: إن منعك ما هو لك فقد أساء وإن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء.

فعل الصلاح والأصلح

ودخل في الجائز مسألة رعاية الصلاح والأصلح على الله تعالى.

والصلاح هو ما قابل الفساد؛ كالإيمان في مقابلة الكفر، والصحة في مقابلة المرض.

والأصلح هو ما قابل الصلاح إلا أنه دونه كإطعام زيد لحما بدلا عن إطعامه عدسا.

فلا يجب عليه تعالى فعل ذلك ولا يستحيل تركه وكذا العكس؛ لأنه لو كان ليس بجائز لـما وقعت محنة ولا تكليف لأحد من خلقه تعالى ولـما خلق الله تعالى الكافر الفقير المعذَّب دنيا وأخرى، لكنه وقعت والوقوع فرع الجواز، فذلك الوجوب باطل حينئذ.

وأيضا لو وجب عليه تعالى شيء للزم عليه احتياجه تعالى إلى فعل ما يتكمَّل به مما وجب عليه وإلا لزم النقص وهو باطل.

وهذه المسألة كانت سببا لافتراق الشيخ أبي الحسن الأشعري من شيخه أبي هاشم الجبائي، فقد حُكِي أن أبا الحسن سأله في درسه فقال: ما تقول في ثلاثة إخوة مات أحدهم كبيرا مطيعا والآخر كبيرا عاصيا والثالث صغيرا، فقال الجبائي: الأول يثاب بالجنة والثاني يعاقب بالنار والثالث لا يثاب ولا يعاقب، فقال له الأشعري: فإن قال

الثالث يا رب لم أمتني صغيرا وما أبقيتني فأطيعك فأدخل الجنة ماذا يقول الرب؟ فقال الجبائي: يقول الرب إني أعلم أنك لو كبرت عصيت فتدخل النار فكان الأصلح لك أن تموت صغيرا، فقال الأشعري: فإن قال الثاني يا رب لم لم تمتني صغيرا فلا أدخل النار ماذا يقول الرب؟ فبُهِت الجبائي فترك الأشعري مذهبَه واشتغل هو وأتباعُه بإبطال ما ذهبت إليه المعتزلة وإثباتِ ما وردت به السنة ومضى عليه الجماعة فلذلك سُمُّوا بأهل السنة والجماعة.

بعثة الرسل

ومن الجائز في حقه تعالى عقلا بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام فلا يجب فعل ذلك ولا يستحيل تركه وكذا العكس، والقول بوجوبها مبني على وجوب فعل الصلاح والأصلح على الله تعالى، وقد بطل ذلك كما علمت فهي جائزة حينئذ وإنما حصوله فبمجرد فضل من الله وإحسانه.

وإن ترد دليلا شاملا على أنه لا يجب عليه شيء من فعل الصلاح والأصلح والثواب والعقاب وبعثة الرسول تقول: لأنه لو وجب عليه تعالى فعل شيء من ذلك لـما كان قادرا مريدا، لكن التالي باطل لما تقدم من ثبوت كونه تعالى قادرا ومريدا فلا يجب عليه شيء.

وقد قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ﴾ وقال أيضا: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦﴾ وقال في آية أخرى: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ٢٣﴾، نسأل الله التوفيق حتى نفيق.

أسماء الله الحسنى

بعد علمنا ما يجب وما يستحيل والجائز في حقه تعالى، فاعلم أن لله تعالى الأسماء الحسنى، والحسنى مؤنث الأحسن وهي ضد سَوْآء أي: القبيحة.

فللّهِ تعالى أحسن الأسماء وأعظمها وأشرفها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾.

وقد رُوِي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسما مائةً إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة**»، رواه الشيخان، وقد ذكرها الإمام الترمذي تفصيلا بروايته في سننه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن لله تسعة وتسعين اسما مائةً غيرَ واحدةٍ من أحصاها دخل الجنة: هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ**

المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدئ المعيد المحيي المميت الحي القيوم الواجد الماجد الواحد الصمد القادر المقتدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الولي المتعالي البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغني المغني المانع الضارّ النافع النور الهادي البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور».

١. **فالله**: لفظ الجلالة علم على الذات الواجب الوجود الذي لا إله إلا هو.

٢. **الرَّحْـمٰنُ**: المنعم بجلائل النعم.

٣. **الرَّحِيْمُ**: المنعم بدقائقها.

٤. **الـمَلِكُ**: المتصرِّف في ملكه كيفما شاء.

٥. **القُدُّوْسُ**: المطهَّر من العيوب والنقائص.

٦. **السَّلَامُ**: الأمان للعباد من المخاوف في القيامة.

٧. **الـمُؤْمِنُ**: المؤمن لعباده من العذاب والمصدِّق وعده لهم.

٨. **الـمُهَيْمِنُ**: المسيطر.

٩. **العَزِيْزُ**: الغالب.

١٠. **الجـبَّارُ**: المنفّذ لما يريد والمصلح لشؤون عباده.

١١. **المـُتَكَبِّرُ**: المنفرد بصفات العظمة.

١٢. **الخَـالِقُ**: الموجد للمخلوقات من غير أصل أو المقدِّر.

١٣. **البَارِئُ**: الخالق لما فيه الروح والموجد لما له أصل.

١٤. **المـُصَوِّرُ**: المعطي لكل شيء صورةً تميزه عن غيره.

فالخالق الموجد للأشياء إيجادا أوليا، والبارئ المُظهِر لها، والمصوّر الذي أعطاها الصورة المناسِبة.

١٥. **الغَفَّارُ**: كثير المغفرة وستر الذنوب.

١٦. **القَهَّارُ**: القابض على كل شيء والقاهر لكل الخلائق.

١٧. **الوَهَّابُ**: كثير النعم دائم العطايا والمنن.

١٨. **الرَّزَّاقُ**: خالق الأرزاق وخالق أسبابها.

١٩. **الفَتَّاحُ**: الذي يفتح خزائن رحمته لعباده.

٢٠. **العَلِيْمُ**: العالم بكل شيء فلا يغيب عنه شيء.

٢١. **القَابِضُ**: قابض الأرواح أو مضيق الرزق على ما يشاء من عباده.

٢٢. **البَاسِطُ**: موسع الرزق على من يشاء.

٢٣. **الخَافِضُ**: الذي يخفض من هو مستحق للخفض بالخزي والذل والعذاب.

٢٤. **الرَّافِعُ**: الذي يرفع من يستحق الرفعة من المتقين.

٢٥. **المُعِزُّ**: يعز من استمسك بدينه ويعطيه النصرة والغلبة.

٢٦. **المُذِلُّ**: الذي يذل أعداءه.

٢٧. **السَّمِيْعُ**: الذي لا يغيب عنه مسموع وإن خفي ويعلم السر وأخفى.

٢٨. **البَصِيْرُ**: الذي يشاهد جميع الموجودات ولا تخفى عليه خافية.

٢٩. **الحَكَمُ**: الحاكم الذي لا رادّ لقضائه ولا معقب لحكمه.

٣٠. **العَدْلُ**: العادل الكامل في عدالته.

٣١. **اللَّطِيْفُ**: العالم بخفايا الأمور ودقائقها أو الذي لطفت أفعاله وأحسنت.

٣٢. **الخَـبِيْرُ**: العالم بكل شيء ظاهره وباطنه.

٣٣. **الحَـلِيْمُ**: الذي لا يستفزه غضب ولا يتعجل بالعقوبة.

٣٤. **العَظِيْمُ**: البالغ أقصى مراتب العظمة.

٣٥. **الغَفُوْرُ**: كثير الغفران.

٣٦. **الشَّكُوْرُ**: الذي يُعطي الكثير على العمل القليل أو المثنِي على المصطفين من عباده.

٣٧. **العَلِيُّ**: الذي بلغ أعلى المراتب التي لا يتصورها العقل ولا يدركها الفهم.

٣٨. **الكَبِيْرُ**: الذي لا تستطيع الحواس ولا العقول من إدراكه.

٣٩. **الحـَفِيْظُ**: الذي يحفظ الأشياء من الخلل والاضطراب ويحفظ أعمال العباد فلا يضيع منها شيء.

٤٠. **المـُقِيْتُ**: خالق الغذاء الروحي والمادي.

٤١. **الحـَسِيْبُ**: الذي يكفي عباده أو الذي يحاسبهم يوم القيامة.

٤٢. **الجـَلِيْلُ**: الذي له صفات الجلال لكمال صفاته.

٤٣. **الكَرِيْمُ**: المعطي من غير سؤال ولا عوض.

٤٤. **الرَّقِيْبُ**: الذي يراقب الأشياء ويلاحظها فلا يغفل أو الحاضر الذي لا يغيب.

٤٥. **المـُجِيْبُ**: الذي يستجيب للداعي إذا دعا.

٤٦. **الوَاسِعُ**: الذي عمت رحمته كل شيء ووسع علمه كل شيء.

٤٧. **الحـَكِيْمُ**: صاحب الحكمة لكمال علمه وإتقانه كل شيء.

٤٨. **الوَدُوْدُ**: المحب الخير لخلقه والمحسن إليهم في كل الأحوال.

٤٩. **المـَجِيْدُ**: البالغ النهاية في المجد والشرف.

٥٠. **البَاعِثُ** أي: باعث الرسل وباعث الهمم وباعث من في القبور.

٥١. **الشَّهِيْدُ**: العالم بكل مخلوق.

٥٢. **الحـَقُّ**: الثابت الذي لا يتغير.

٥٣. **الوَكِيْلُ**: القائم بأمور عباده وسائر ما يحتاجون إليه.\

٥٤. **القَوِيُّ**: صاحب القدرة التامة.

٥٥. **المـَتِيْنُ**: الذي بلغ النهاية في الشدة.

٥٦. **الوَلِيُّ**: المتولي أمر عباده لحبه لهم ونصره إياهم.

٥٧. **الحـَمِيْدُ**: المحمود المستحق للثناء.

٥٨. **المـُحْصِي**: الذي لا يغيب عن علمه شيء.

٥٩. **المـُبْدِئُ**: المظهر للأشياء من العدم.

٦٠. **المـُعِيْدُ**: الذي يعيدها بعد عدمها.

٦١. **المـُحْيِى**: خالق الحياة في كل حي.

٦٢. **المـُمِيْتُ**: سالب الحياة من الأحياء.

٦٣. **الحـَيُّ**: صاحب الحياة الدائمة.

٦٤. **القَيُّوْمُ**: القائم بنفسه والمقيم لغيره، فبه قامت السماوات والأرض.

٦٥. **الوَاجِدُ**: الذي يوجد كل ما أراده فلا يحتاج إلى شيء لغنائه المطلق.

٦٦. **المـَاجِدُ**: مثل المجيد.

٦٧. **الوَاحِدُ**: الأحد المتفرد في الذات وفي الصفات وفي الأفعال فلا يشاركه أحد في فعله.

٦٨. **الصَّمَدُ**: الذي يُقصد في الحوائج.

٦٩. **القَادِرُ**: المنفرد باختراع الموجودات المستغني عن معونة غيره وليس بعجز.

٧٠. **المـُقْتَدِرُ**: الذي يقدر على ما يشاء ولا يمتنع عليه شيء.

٧١. **الـمُقَدِّمُ**: الذي يقدم الأشياء بعضها على بعض في الوجود، وفي الشرف أو في الزمان أو في المكان.

٧٢. **المـُؤَخِّرُ**: مؤخر أعدائه بإبعادهم وضرب الحجاب بينه وبينهم.

٧٣. **الأَوَّلُ**: القديم السابق على كل شيء.

٧٤. **الآخِرُ**: الباقي بعد كل شيء.

٧٥. **الظَّاهِرُ**: الذي أظهر وجوده بآياته.

٧٦. **البَاطِنُ**: الخفي بذاته فلا يعلم ذاته أحد.

٧٧. **الوَالِي**: الذي تولى الأشياء وملكها.

٧٨. **المـُتَعَالِى**: المنزه عن النقائص.

٧٩. **البَرُّ**: كثير البر عظيم الإحسان.

٨٠. **التَّوَّابُ**: الذي يوفق العصاة للتوبة ويقبلها منهم.

٨١. **المـُنْتَقِمُ**: المعاقب لمن يستحق العقوبة.

٨٢. **العَفُوُّ**: الماحي لسيئات من أناب إليه.

٨٣. **الرَّؤُوْفُ**: عظيم الرأفة والرحمة.

٨٤. **مَالِكُ الْـمُلْكِ**: الذي تجري الأمور في السماوات والأرض طبق مشيئته وإرادته.

٨٥. **ذُو الجَـلَالِ وَالْإِكْرَامِ**: صاحب الشرف والكمال ومفيض النعم والآلاء.

٨٦. **الـمُقْسِطُ**: المنصف للمظلومين من الظالمين بعدله.

٨٧. **الجَـامِعُ**: الذي يجمع شتات الحقائق المختلفة والذي يجمع الناس يوم الدين.

٨٨. **الغَنِيُّ**: المستغني عن كل ما عداه والمفتقر إليه كل من سواه.

٨٩. **الـمُغْنِي**: المتفضل بإغناء من شاء من خلقه.

٩٠. **الـمَانِعُ**: الذي يمنع أسباب الهلاك.

٩١. **الضَّارُّ**: الذي ينزل عقابه بأعدائه.

٩٢. **النَّافِعُ**: الذي عم خيره البلاد والعباد.

٩٣. **النُّوْرُ**: الظاهر بنفسه والمظهر لغيره.

٩٤. **الهَادِي**: الذي هدى وأرشد كل شيء إلى الحق والخير.

٩٥. **البَدِيْعُ**: الذي لا نظير له أو لمبدع للأشياء بلا اقتداء.

٩٦. **البَاقِي**: الدائم الوجود.

٩٧. **الوَارِثُ**: الباقي بعد فناء الموجودات.

٩٨. **الرَّشِيْدُ**: المرشد لعباده والذي تجري تصاريفه لغاياتها بمنتهى الحكمة والسداد.

٩٩. **الصَّبُوْرُ**: الذي لا يتعجل بالعقوبة ولا يتعجل بشيء قبل أوانه.

ومعنى **أحصاها** أي: حفظها، قال الإمام النووي: اتفق العلماء أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه تعالى وليس معناه أنه ليس له تعالى أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما المقصود منه أن هذه التسعة والتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة اهـ، فله أسماء أخرى غيرها، ولهذا جاء في حديث آخر: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علّمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري

وذهاب همي وجلاء حزني» رواه الإمام أحمد في مسنده وغيره.

إلا أننا لا نعرف عينها بدون ورودها من جهة الشرع أي: الكتاب والسنة كالأسماء الحسنى المذكورة، ومثلهما الإجماع؛ كالصانع والموجود والواجب والقديم، دون القياس لاحتمال إيهام النقص في المقيس؛ كالعارف على العالم.

وبالجملة ذهب أهل السنة إلى أن أسماءه تعالى كلها توقيفية كصفاته تعالى أي: يتوقف على إذن الشارع بإثباتها وجواز إطلاقها وهي قديمة أيضا.

***

اعلم أن اللفظ في اللغة العربية قد يطلق على معناه الحقيقي وقد يطلق ويراد به غيرُ ذلك؛ كلفظ أسد مثلا فقد يطلق على معناه الحقيقي وهو الحيوان المفترس في نحو قولنا: رأيت أسدا، وقد يطلق ويراد به غيرُ معناه الحقيقي وهو الرجل الشجاع نحو قولنا: رأيت أسدا يخطب على المنبر، الأول يسمى بالحقيقة والثاني يسمى بالمجاز، هذا هو اللغة العربية.

ومعلوم أن القرآن وكذا السنة قد جاءا باللغة العربية فإن وجدت فيهما لفظا ظاهر معناه الحقيقي يُوهِم خلافَ ما وجب له تعالى بأن يدل على المعنى المستحيل من التشبيه والتجسيم وجب عليك شرعا تنزيهه تعالى من ذلك بأن تقول: إن هذا اللفظ يطلق ويراد به غير معناه الحقيقي الظاهر منه وإنما يراد به معنى آخر مناسب لما يليق بجلاله وكماله

سبحانه وتعالى وهو المعنى المجازي، هذا باتفاق أهل السنة والجماعة سلفا وخلفا.

والسلف كما حدّده الإمام الباجوري : هم من كانوا قبل الخمسمائة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: هم الصحابة والتابعون وأتباع التابعين أي: القرون الثلاثة الأولى، وطريقتهم هي التأويل الإجمالي ويُعبَّر عنهم بالمفوِّضة.

والخَلَفُ هم من كانوا بعد الخمسمائة من الهجرة النبوية الشريفة، وقيل: من بعد القرون الثلاثة الأولى، وطريقتهم هي التأويل التفصيلي ويعبَّر عنهم بالمؤوِّلة.

فالتأويل هو صرف اللفظ على خلاف معناه الظاهر المحال بنسبته إلى الله تعالى ويكون بالدليل بأن يكون هناك قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي الظاهر، وإن كان فيه تعيين المعنى المراد فهو التأويل التفصيلي، وإن لم يكن فيه التعيين بأن يفوّض الأمر أي: المصروف إليه في ذلك إلى الله فهو التأويل الإجمالي.

مثلا: من الألفاظ الموهمة ظاهر معناه لما يستحيل عليه تعالى لفظ **الإصبع** كما جاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن**» فلا شك أن الإصبع على معناه الحقيقي الظاهر يستحيل عليه تعالى بما يلزمه من التركيب والحدوث وبما تقرر عندنا من وجوب مخالفته تعالى للحوادث، فبهذه القرينة يجب حينئذ التنزيه بأن نُؤوِّله إما بطريقة السلف وإما بطريقة الخلف.

فعلى طريقة السلف نقول: إن لفظ الإصبع لا نريد معناه الحقيقي الظاهر لأنه يستحيل في حقه تعالى وبهذه القرينة ننزهه حينئذ بأن نصرفه إلى معنى يليق به لكن لا نعلم تعيين ذلك المعنى المراد بل نفوّضه إلى الله تعالى.

وكذا على طريقة الخلف لكن مع تعيين المعنى المراد وهو صفة الله تعالى، فقوله ﷺ بين إصبعين من أصابع الرحمن أي:

بين صفتين من صفات الرحمن وهاتان الصفتان: القدرة والإرادة.

هذا في حديث المعصوم صلى الله عليه وسلم، وأما ما في القرآن من الألفاظ الموهمة ظاهر معناه الحقيقي لما يستحيل في حق الله تعالى مثل لفظ الاستواء المذكور في عدد من الآيات كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾، فلا شكّ أن الاستواء على معناه الحقيقي الظاهر وهو القعود والاستقرار يستحيل عليه تعالى بما يلزمه من افتقاره تعالى إلى شيء من المكان وقد تقرر مما سبق أنه تعالى لا يفتقر إلى شيء ألبتة بل العكس أن كل شيء مفتقر إليه فبهذه القرينة يجب تنزيهه تعالى بأن نصرف معناه الحقيقي إلى معنى آخر يليق بجلاله وعظمته تعالى إما بطريق السلف وإما بطريقة الخلف.

فعلى طريقة السلف نقول: إن الاستواء بمعنى القعود مستحيل في حق الله سبحانه وتعالى نُنزِهه عنه ونصرفه إلى معناه الذي استأثر الله في علمه نفوّضه إلى الله ولا نعرفه.

وكذا نقول على طريقة الخلف لكن نصرفه إلى معنى آخر يليق بعظمته تعالى بقانون اللغة العربية التي أنزلت بها القرآن وهو الاستيلاء والملك، فالمراد منه: الرحمن يستولي على العرش ويملكه، وذلك مع الإيمان بأنه من عند الله كما جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم فلا نغيّر شيئا، تنبه. والله أعلم.

فالحاصل: إذا ورد في القرآن أو السنة لفظا يُنسَب إلى الله تعالى ويوهم ظاهرُ معناه إثباتَ ما يستحيل بذاته تعالى اتفق أهل السنة والجماعة حتى المعتزلة على تنزيهه تعالى عن ذلك بطريقة تأويل المعنى سواء كان تأويلا إجماليا أو تفصيليا مع الإيمان بأنه من عند الله كما جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم.

فعندنا في التأويل طريقتان: طريقة أسلم وهي طريقة السلف لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى، وطريقة أعلم وأحكم وهي طريقة الخلف لمزيد الإيضاح والرد على الخصوم، وطريقة الخلف أرجح.

قال العلامة برهان الدين اللقاني في جوهرته:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيْهَا * أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ ورُمْ تَنزِيهَا

أي: أوّله بالتأويل التفصيلي أو فوِّض بأن تؤوِّله بالتأويل الإجمالي، وتقديم المصنف تأويل الخلف على تفويض السلف يُفهِم أرجحيته عليه، كذا أفاده الناظم في شرحه الصغير.

* * *

الباب الثاني النبوات

والنبوّات جمع النُّبُوَّة وهي إما مأخوذة من النَّبْوَة بمعنى الرِّفعة أو من النَّبَأ بمعنى الخبر، فعلى الأول يكون النبي فعيل بمعنى اسم مفعول أي: المرفوع لأنه رُفِعت رتبته الشريفة بين الخلق، وعلى الثاني فعيل بمعنى اسم فاعل أي: المخبِر لأنه مخبِر عن الله سبحانه وتعالى بما أوحي إليه فيكون أصله نبيء بالهمز.

هذا هو النبي في اللغة ويجمع على أنبياء كولي وأولياء وتقي وأتقياء.

وأما في الاصطلاح فهو إنسان عاقل حر ذكر أوحي إليه بحكم شرعي تكليفي سواء أمر بتبليغه أم لا، فهو أعم مطلقا من الرسول لأنه مأمور بتبليغه، فكل رسول نبي وليس كل نبيّ رسولا.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن لله أنبياء ورسلا أرسلهم الله إلى خلقه يبلغون ما أوحي إليهم لئلا يكون للناس عليه حجّة

بعدهم وقد اصطفاهم الله تعالى نفسه من سائر الخلق فلا يكتسب النبوة ولا الرسالة أحد من البشر «وَلَو رَقِي فِي الخيرِ أَعلَى رَقَبَة»، وإنما هي فضل من الله يؤتيه من يشاء من عباده.

قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾.

فيجب الإيمان بهم وتوقيرهم ومحبتهم خاصة بنبينا محمّد صلى الله عليه وسلم الذي هو أفضلهم وأفضل المخلوقات العلوية والسفلية في الأولى والآخرة من بشر وجن حتى الملك كما قاله أكثر العلماء.

تنبيه: قال الإمام محمّد بن سليمان الحلبي الريحاوي في النخبة: «وجوب الإيمان بنبينا محمّد صلى الله عليه وسلم ووجوب محبته وتعظيمه واحترامه خصوصا لا ينفي وجوب ذلك علينا لسائر الأنبياء عليهم السلام وأنهم لصادقون فيما جاؤوا به من عند الله تعالى مبلّغونه كما أمروا مع اعتقاد أن أفضلهم وأكرمهم على الله تعالى نبينا محمّد صلى الله عليه وسلم وأن شريعته نسخت جميع شرائعهم».

ثم استدرك رحمه الله وجوب الإيمان إجمالا بمجموع الأنبياء من غير تفصيل وتعيين في عددهم فقال: «ولكن لا يجب تعيين عددهم وإن ورد ذلك التعيين في بعض الأحاديث لقوله تعالى: ﴿مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَۗ﴾ ولأنه لا يَأمَنُ في تعيين عددهم من أن يدخل فيهم من ليس منهم أو يخرج من هو فيهم، بل نؤمن بهم كم كانوا وأن أولهم آدم وآخرهم سيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين» اهـ كلامه.

الواجب في حق الرسل

بعدما فرغنا مما تجب شرعا على المكلف معرفته من الواجبات والمستحيلات والجائزات عقلا في حق الله تعالى، نشرع على بركة الله فيما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق رسله عليهم الصلاة والسلام.

فالرسل يجب في حقهم أربع صفات هي **الصدق والأمانة والتبليغ والفطانة**، وكذا الأنبياء ما عدا التبليغَ، وهذا ظاهر.

فالصدق هو مطابقة الخبر للواقع، والمراد به هنا صدقهم عليهم الصلاة والسلام في دعوى الرسالة وفي الأحكام التي يبلّغونها عن الله تعالى، وأما الصدق في الكلام العرفي؛ كقام زيد وقعد عمرو ونحوِ ذلك فليس بمراد هنا وإنما يدخل في الأمانة، فالصدق منقسم إلى ثلاثة أقسام: الصدق في دعوى الرسالة، والصدق في الأحكام التي يبلّغونها عن الله،

والصدق في الكلام العرفي، والمراد به هنا الأولان دون الآخر.

والدليل على وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام: أنهم لو لم يصدُقُوا بأن كَذَبوا للزم الكذب في خبره تعالى وذلك لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة صَدَقَ عَبدِي فِي ما يَدَّعِيهِ مِنَ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ وَفِي كُلِّ مَا يُبلِّغُهُ عَنِّي من الشرائع والأحكام، وتصديق الكاذب كذب محض، والكذب على الله محال لأنه نقص وما أدى إلى المحال محال، وإذا استحال عدم صدقهم ثبت صدقهم وهو المطلوب. والكلام على المعجزة سيأتي إن شاء الله.

وأما الأمانة فهي حفظ الله تعالى بواطنهم وظواهرهم من التلبس بمنهي عنه ولو نهي كراهة ولو حال الطفولية وهي المسماة بالعصمة.

وقولنا «**ولو حال الطفولية**» معناه عدم تلبسهم بصورة المعصية قبل البعثة.

وكذلك لا تصدر منهم المكروهات بالنظر إلى ذاتها وإن صدرت منهم في الظاهر كأن توضأ مرتين مرتين فبالنظر إلى أنه للتشريع والتعليم فيكون واجبا عليهم حينئذ لبيان جوازه وعدم حرمه في الحكم الشرعي.

وبالجملة فإنهم محفوظون من المعصية ظاهرا كالكذب ونحوه وباطنا كالحسد ونحوه صغيرا أو كبيرا عمدا أو سهوا بعد البعثة وقبل البعثة بصورة المعصية التي تحكم عليها بأنها معصية بعد البعثة، بل لا تصدر منهم المكروهات ولا المباحات بذاتهما، هكذا على ما قاله بعضهم كالإمام السنوسي والقاضي، فلا يدور فعلهم على هذا القول إلا أن يكون بين الواجبات والمندوبات، كيف لا وقد حصل ذلك مع أولياء الله تعالى فبالأولى أن يكون معهم عليهم الصلاة والسلام، فلتعتقد هذا القول في حق صفوة الأنام عليهم الصلاة والسلام لأن كمال شرفهم وعلو قدرهم يأبى أن يقع منهم مثل ذلك.

فائدة: الذي يتوهّم وقوعه من الأنبياء إما أن يكون منافيا لما تقتضيه المعجزة وهو الصدق في دعوى الرسالة أو لا، فالأول الكذب والثاني إما أن يكون شركا أو معصية أخرى غير الشرك كبيرة كانت أو صغيرة، أما الكذب فقد ذكر منعه فيما سبق وأما الشرك فقد أجمع المسلمون بمنع صدوره منهم سواء كان عمدا أو سهوا بعد البعثة أو قبلها فلا يبعث الله كافرا أو من سيكون كافرا، وأما ما عداه من الكبائر والصغائر ففي جواز وقوعه منهم خلاف يذكر في كتب الكلام، والنزاع هنا إنما في جواز وقوع ذلك منهم أو امتناع وقوع ذلك عقلا وليس بالفعل وما في نفس الأمر فهذه مسألة أخرى ولا تغفل، والذي أفتاه الوجدان ويجلبه الشعور هو القول البعض المذكور والمسألة تكاد تنشق بها الصدور فالتسامح حقا يا لطيف للقصور.

وأما التبليغ فالمراد منه تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق، لا ما أمروا بكتمانه كما في بعض المغيبات والأسرار الإلهية التي

أطلع الله عليها الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يُبلِّغه، ولا ما خُيِّروا فيه كما في بعض آخر من المغيبات والأسرار الإلهية لخواصه صلى الله عليه وسلم من الصحابة وهي المتدوالة بين الأولياء، فأقسام التبليغ ثلاثة كما أفاده الإمام الباجوري، يجب عليهم الأول ويستحيل عليهم الثاني ويجوز عليهم الأخير، والمراد هنا الأول دون الأخيرينِ فيجب علينا الإيمان به.

قال تعالى: ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ ﴾ أي: وإن لم تبلغ ما أمرت بتبليغه ولو شيئا واحدا فما بلّغت الرسالة كلها، وقال أيضا: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾، وقد شهد الله تعالى بكمال تبليغ سيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم بقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾.

وأما الفطانة فهي عبارة عن التّفطُّن والذكاء بأن يكون قادرا لإلزام الخصوم وإبطال دعاويهم الباطلة، قال تعالى حكاية عن مخاصمة سيدنا إبراهيم عليه السلام مع النمروذ: ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ﴾، وقال أيضا عن قوم سيدنا نوح عليه السلام: ﴿ قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا ﴾.

تنبيه : لا يقال إن هذه الآيات ليست واردة إلا في بعض الرسل فلا تدل على ثبوت الفطانة لجميعهم؛ لأنا نقول ما ثبت لبعضهم من الكمال يثبت لغيره فثبتت الفطانة لجميعهم بل ولجميع الأنبياء أيضا؛ لأنه من اللائق بمنصب النبوة، فكل هذه الصفات التي ذكرت تكون للأنبياء أيضا ما عدا التبليغَ فإنه مختص بالرسل دون الأنبياء كما عرفت، والحمد لله أولا وآخرا.

فهذه أربع صفات يجب أن يعتقدها المكلف لكل من أرسله الله تعالى للخلق أجمعين وكل واحدة منها لا يغني عن الآخر.

المستحيل في حق الرسل

ولما تقرر وجوب هذه الصفات الواجبات لهم يلزم حينئذ عدم اتصافهم بما ينافي شيئا منها لئلا يحصل التنافي، فيستحيل في حقهم أربع صفات أيضا أضداد الأربع الأولى، هي: **الكذب والخيانة والكتمان والبلادة**.

أما **الكذب** فهو ضد الصدق بمعنى عدم صدقهم في دعوى النبوة وتبليغ الأحكام؛ لما سبق من ثبوت صدقهم ولقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾.

وأما **الخيانة** فهي ضد الأمانة وهي فعل شيء ما عدا الواجباتِ والمندوباتِ؛ لأننا مأمورون باتباعهم من غير تفصيلٍ فيما لم تقم القرينةُ على اختصاصهم به، وبالنظر

لمرتبتهم العلية قال الله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ والمراد بالعهد النبوة، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾.

وأما الكتمان فهو ضد التبليغ بمعنى عدم تبليغ شيء مما أمروا بتبليغه، فيستحيل عليهم أيضا، كيف لا وهو محرّم ملعون فاعله، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾.

وكذا البلادة والغفلة وهي ضد الفطانة فلا يجوز أن يكون الرسول ولا النبي مغفّلا ولا بليدا وحاشاهم؛ لأنهم أشرف الناس وأفضلهم والبلادة نقص تخلّ بمنصبهم الشريفة.

***

الجائز في حق الرسل

ويجب على المكلف أن يعتقد الجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام وهو جواز وقوع شيء من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مرتبتهم العلية كالمرض الخفيف في البدن والإغماء ونحو ذلك كالجوع والأكل والعطش والشرب والبيع والشراء ودخول الأسواق والنكاح والنوم وهلم جرا.

و«**الأعراض**» جمع عرض بفتح العين والراء وهو الصفات الحادثة التي تعرض على البشرية، فخرجت به الصفات الإلهية لأنها قديمة فيستحيل اتصافهم بها خلافا لبعض النصارى حيث وصفوا سيدنا عيسى بن مريم عليهما السلام بصفة الإله.

وخرج بقيد «**البشرية**» الأعراض المتعلقة بالملائكة، خلافا لجهلة العرب المانعين وصفهم بأوصاف البشر من

الأكل والشرب التي أدّت إلى إعراضهم عن نبوة سيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم كما قاله القرآن حكاية عنهم: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾، فرد الله تعالى ذلك عليهم بقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾.

وخرج بقيد «**التي لا تؤدي إلى النقص إلخ**» الأعراض البشرية التي تؤدي إلى النقص كالأمور المُخِلَّة بالمروءة وعدمِ السلامة عن كل ما يُنفِّر وكل ما يُخِلّ بحكمة بعثتهم وهي أداء الشرائع وقبول الأمم لهم نحو: دناءة الأب وخنا الأم والغِلظة والفظاظة والبرص والجُذام واللكنة والشرم والشتر والعور والصمم والعمى والبكم وغيرها.

وهذا بخلاف بعض اليهود وجهلة المؤرخين في وصفهم لبعض الأنبياء بالنقص كوصف سيدنا داود بالحسد لأوريا في

زوجته، فهم فرّطوا أي: قصّروا حتى استنقصوا الأنبياء ووصفوهم بالأمور المنقصة، وكذا بعض النصارى أفرطوا أي: تجاوزوا في التعظيم حتى وصفوا سيدنا عيسى عليه السلام بصفات الألوهية، وهذه الأمة المحمدية لم تُفرِّط ولم تُفرِط ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ۝٦٧﴾ أي: اعتدالا، وهو الصراط المستقيم.

والدليل على ذلك مشاهدة من عاصرهم بالوقوع ووصول أخبارهم إلينا بالتواتر، والوقوع فرع الجواز لأنها لو لم تجز لما وقعت بهم.

❋❋❋

الأنبياء والرسل

بعد ما علمنا ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم فاعلم أنه قد اختلف القول في عدد الأنبياء، فقيل مائة ألف وأربعة

وعشرون ألفا (١٢٤٠٠٠)، وقيل مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا (٢٢٤٠٠٠)، وكذا في عدد الرسل فقيل ثلاثمائة وثلاثة عشر (٣١٣) وقيل وأربعة عشر (٣١٤) وقيل وخمسة عشر (٣١٥)، والأسلم الإمساك عن ذلك كما نبّهنا عنه في أول النبوات ونعتقد إجمالا بجميع الرسل والأنبياء الذين أرسلهم الله تعالى من سيدنا آدم إلى أن ختم الرسالة بسيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم.

وأما ما فصله القرآن بأسمائهم في خمسة وعشرين فيجب اعتقادهم بالتفصيل، ومن أنكر واحدا منهم فقد أنكر القرآن الكريم، وهم:

١.**سيدنا آدم** عليه السلام، وهو أول مخلوق ظهر في عالم الإنس.

٢.**سيدنا إدريس** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا آدم عليه السلام.

٣. **سيدنا نوح** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا إدريس عليه السلام.

٤. **سيدنا هود** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا نوح عليه السلام.

٥. **سيدنا صالح** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا نوح عليه السلام.

٦. **سيدنا إبراهيم** عليه السلام، أبو الأنبياء، ويتصل نسبه إلى سام ابن سيدنا نوح عليه السلام.

٧. **سيدنا لوط** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا نوح عليه السلام.

٨. **سيدنا إسماعيل** عليه السلام، وهو ابن سيدنا إبراهيم عليه السلام.

٩. **سيدنا إسحاق** عليه السلام، وهو ابن سيدنا إبراهيم عليه السلام.

١٠. **سيدنا يعقوب** عليه السلام، وهو ابن سيدنا إسحاق عليه السلام.

١١. **سيدنا يوسف** عليه السلام، وهو ابن سيدنا يعقوب عليه السلام.

١٢. **سيدنا أيوب** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا إسحاق عليه السلام.

١٣. **سيدنا شعيب** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام.

١٤. **سيدنا هارون** عليه السلام، وهو أخو سيدنا موسى عليه السلام.

١٥. **سيدنا موسى** عليه السلام، وهو ابن سيدنا عمران ويتصل نسبه إلى سيدنا يعقوب عليه السلام.

١٦. **سيدنا اليسع** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا يوسف عليه السلام.

١٧. **سيدنا ذو الكفل** عليه السلام، ويذكر أنه ابن سيدنا أيوب عليه السلام.

١٨. **سيدنا داود** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا يعقوب عليه السلام.

١٩. **سيدنا سليمان** عليه السلام، وهو ابن سيدنا داود عليه السلام.

٢٠. **سيدنا إلياس** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا هارون عليه السلام.

٢١. **سيدنا يونس** بن متى عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا يعقوب عليه السلام.

٢٢. **سيدنا زكريا** عليه السلام، ويتصل نسبه إلى سيدنا سليمان عليه السلام.

٢٣. **سيدنا يحيى** عليه السلام، وهو ابن سيدنا زكريا عليه السلام.

٢٤. **سيدنا عيسى** ابن السيدة مريم عليهما السلام.

٢٥. **سيدنا محمّد** المصطفى عليه الصلاة والسلام بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ثم يتصل نسبه الشريف إلى سيدنا إسماعيل بن إبراهيم عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، هذا هو النسب المتفق على صحته فاحفظه، وأما تفصيل ما بعد عدنان إلى سيدنا إسماعيل فقد اختلف فيه المؤرخون.

ونبينا محمّد صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء بالإجماع وبعده في الفضل باقي أولي العزم أي: الصبر وتحمّل المشاق من الرسل وهم على الترتيب: سيدنا إبراهيم الخليل فسيدنا موسى كليمه فسيدنا عيسى كلمته فسيدنا نوح عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، وبعدهم بقية الرسل ثم الأنبياء غير الرسل مع تفاوت مرتبتهم عند الله تعالى قال تعالى: ﴿

تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾، ﴿وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖۖ﴾، لكن التفاضل لا يوجب التنقيص وسوء الأدب معهم كما نبهه سيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم في الأحاديث قال صلى الله عليه وسلم: «لا تخيّروني على موسى» وقال أيضا: «لا تفضّلوني على الأنبياء» ونحوهما تنبيها من التفضيل المؤدي إلى تنقيص المفضول، فلتتنبه.

***

العقائد الخمسون

وهذه مجموعة فرائد العقائد الخمسين التي يجب اعتقادها في ذاته تعالى ورسله، واحد وأربعون منها اختصت بالله تعالى وهي:

	الواجب في حقه تعالى		والمستحيل في حقه تعالى
١.	الوجود	٢١.	العدم
٢.	القدم	٢٢.	الحدوث

٣.	البقاء	٢٣.	الفناء
٤.	مخالفته تعالى للحوادث	٢٤.	مماثلته للحوادث
٥.	قيامه تعالى بنفسه	٢٥.	قيامه بغيره
٦.	الوحدانية	٢٦.	التعدد
٧.	القدرة	٢٧.	العجز
٨.	الإرادة	٢٨.	الكراهة
٩.	العلم	٢٩.	الجهل
١٠.	الحياة	٣٠.	الموت
١١.	السمع	٣١.	الصمم
١٢.	البصر	٣٢.	العمى
١٣.	الكلام	٣٣.	البكم
١٤.	قادرا	٣٤.	عاجزا
١٥.	مريدا	٣٥.	كارها
١٦.	عالما	٣٦.	جاهلا
١٧.	حيا	٣٧.	ميتا

١٨.	سميعا	٣٨.	الأصم
١٩.	بصيرا	٣٩.	الأعمى
٢٠.	متكلما	٤٠.	الأبكم

٤١. **والجائز في حقه تعالى** : فعل كل ممكن أو تركه

وتسعة اختصت بالرسل عليهم الصلاة والسلام، وهي:

الواجب في حق الرسل		**والمستحيل في حق الرسل**	
٤٢.	الصدق	٤٦.	الكذب
٤٣.	الأمانة	٤٧.	الخيانة
٤٤.	التبليغ	٤٨.	الكتمان
٤٥.	الفطانة	٤٩.	البلادة

٥٠. **والجائز في حق الرسل** : الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى النقص، فاحفظ ولا تخسر ثم اعتقد لتظفر.

***

الكتب السماوية

وقد اختلف أيضا القول في عدد ما أنزل الله تعالى من الكتب والصحف، فقيل: إن مجموعها مائة وأربعة عشر (١١٤)، واشتهر أنه مائة وأربعة (١٠٤) نزل على سيدنا شيث عليه السلام ستون صحيفة، وثلاثون على سيدنا إبراهيم عليه السلام، وعشرة صحف مع التوراة على سيدنا موسى عليه السلام، والزبور على سيدنا داود عليه السلام، والإنجيل على سيدنا عيسى بن مريم عليهما السلام، والقرآن على سيدنا ونبينا محمّد صلى الله عليه وسلم.

قال الإمام السحيمي فيما نقله الإمام النووي الجاوي: «والأصح عدم حصر الكتب في عدد معين، فلا يقال إنها مائة وأربعة فقط -كما هو المشهور-؛ لأنك إذا فتشت الروايات تجدها تبلغ أربعة وثمانين ومائة»، اهـ.

فالأسلم أيضا أن نعتقد إجمالا بجميع ما أنزل الله تعالى على رسله بدون التعيين ، وأما ما فصله القرآن في أربعة

بأسمائها فيجب اعتقادها بالتفصيل:

الأول: **التوراة** لسيدنا موسى عليه السلام.

والثاني: **الزبور** لسيدنا داود عليه السلام.

والثالث: **الإنجيل** لسيدنا عيسى عليه السلام.

والرابع: **القرآن** لسيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم، وهو ناسخة لكل شريعة سبقت وآخر كتب أنزلت مع كونه أبهر معجزة تحدّت.

المعجزة

والمعجزة لغة مشتقة من الإعجاز وهو إثبات العجز في الغير، وفي الاصطلاح هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة.

والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهر وهو السببية؛ إذ المعجزة الاصطلاحية سبب لتأكيد العجز وإظهاره.

و قولنا: «**أمر**» في التعريف يشمل القول والفعل والترك، فالأول كالقرآن، والثاني كانفجار الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم الشريفة، والثالث كعدم إحراق النار عند مماستها لسيدنا إبراهيم عليه السلام.

والعادة هي الأمر المعتاد الغالب الحصول بين الناس كإخراق النار الخشبة مثلا عند مماستها كما شهدت، والخارق لتلك العادة أي: مخالفة حكمها كعدم إخراق النار لسيدنا إبراهيم فإنها مخالفة لما اعتاد بين الناس.

فخرج بقيد «**خارق للعادة**» ما ليس كذلك فلا يصح أن يقول صاحبها مثلا: وآية صدقي إخراق النار الخشبة عند مماستها أو طلوع الشمس من المشرق وغروبها في المغرب فإنه ليس خارقا للعادة كما هو ظاهر.

و**التحدي** المراد به دعوى الرسالة، وألْ فيه عوض عن الضمير المضاف إليه أي: تحديه ودعوى رسالته نفسه، فلابد

للرسول من هذا التحدي ولو كان مرة واحدة كما فعل ذلك صلى الله عليه وسلم على جبل الصَّفَا.

وأما **الاقتران به** فالمراد منه ما يعم الاقتران العرفي بأن تكون المعجزة مقرونة بدعوى الرسالة من غير تقديم أو تأخير وإن تأخرت فيكون بزمن يسير لا يعدُّه العرفُ منفصلا عنها.

فخرج بـ«**ـالتحدي**» الكرامات فإنها تكون للأولياء فليسوا مدعي الرسالة، وكذلك الإرهاصات التي تتقدم بعثة الأنبياء كخمود نار فارس وانشقاق إيوان كسرى عند ولادته صلى الله عليه وسلم تأسيسا لنبوته، وهذا ظاهر.

وخرج بـ«**ـاقتران التحدي**» دعوى الكاذب الذي اتخذ معجزة من مضى من الأنبياء أو من جاء بعده منهم حجة لنفسه فإنها لا تقترن بدعواه الكذب.

فإن قيل إذا ادعى الكاذب أنه رسول واحتج على كذبه بمعجزة من عاصره من الأنبياء فاقترنها حينئذ ويصدق عليه

التعريف مع أنها لا تعد معجزة للكاذب المذكور، فعلى أن الباء في «مقرون **ب**التحدي» للسببية أو للمصاحبة خرج ذلك الدعوى من الكاذب لأنها ليست بسبب دعواه وليست مصاحبة له.

قال الإمام إبراهيم اللقاني: والمتبادر بحسب السياق من قيد **الاقتران بالتحدي** أن تكون المعجزة موافقا لما ادعاه الرسول ولا مكذبا له، فخرج حينئذ ما كان مخالفا له كما حصل في المسيلمة حين تَفَلَ في عينٍ أعور لتبرأَ فعميت الصحيحة إهانة له، وكذا ما كان مكذبا له كما إذا قال: معجزتي أن ينطق الحجر فنطق بأنه مفترٍ كذّاب اهـ.

وخرج بقيد «**مع عدم المعارضة**» مثل السحر والشَّعوَذَة وهي خفة في اليد ترى الشيء على خلاف ما هو عليه فإن كلا منهما تمكن معارضته والإتيان بمثله لأنه يُتعلَّم بخلاف المعجزة فإنها أتى من الله مباشرة، فافهم منحت لذة الأفهام.

وهذا الإخراج على القول بأن مثل السحر والشعوذة من

خوارق العادات، وأما على القول بأنهما أمر معتاد عند تعاطي أسبابه فخرج بقيد الخارق للعادة.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن سيدنا محمّدا بن عبد الله الهاشمي القرشي الكناني صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين قد ادعى أنه رسول الله تعالى إلى الخلق كافة أتى بالقرآن الكريم الذي فيه شريعة منه تعالى باقية إلى قيام الساعة وهو بذاته أعظم معجزة من المعجزات تحدى بأقصر سورة منه الإنس والجنّ وأعجز عن معارضتها فلم يقدروا ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا.

تتمة: الخارق للعادة إما أن يكون للأنبياء، وإما لعباد غير الأنبياء، وإما لفسّاق، فأما ما ظهر على الأنبياء فإما معجزة وإما إرهاص على ما تقدم، وأما ما ظهر على العباد إن كانوا أولياء صالحين فكرامة، وإلا بأن يظهر على يد عبد ما كتخليصه من كربة وظلم ظالم فمعونة، وأما ما ظهر على فساق إن كان فيه صلاح فاستدراج وإلا بأن لم يكن فيه

صلاح فإهانة.

فأقسام الخوارق للعادة ستة : المعجزة والإرهاصة، والكرامة والمعونة، والاستدراج والإهانة.

الكرامة

أل فيه عوض عن المضاف إليه وهو الأولياء، وكرامة الأولياء هي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى الرسالة ولا هو مقدمة لها يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبي كلّف بشريعته مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح، عَلِم به أو لم يعلم.

فقولنا أمر خارق للعادة يشمل جميع الخوارق الستة من المعجزة والإرهاص والكرامة والمعونة والاستدراج والإهانة.

وخرج بعدم اقتران دعوى النبوة المعجزة، وبعدم كونها مقدمة للنبوة الإرهاص.

وخرج بظهوره على يد عبد ظاهر الصلاح المعونة.

وخرج بالتزام متابعة نبي كلّف بشريعته إلخ الإهانة، وبخصوص المصحوبية بصحيح الاعتقاد إلخ الاستدراج.

والأولياء جمع وليّ وهو في اللغة فعيل بمعنى اسم مفعول أي: المتولَّى لأن الله تعالى تولّى أمره وهو في رعايته قال تعالى: ﴿ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩٦ ﴾، أو بمعنى اسم فاعل أي: المتولِّي لأنه يتولّى عبادة الله وطاعته على الدوام بمتابعة السنة واقتداء المؤمنين المجتهدين قبله قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ٥٦﴾.

وأما في الشرع فهو العارف بالله تعالى وبصفاته المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصي حسب الإمكان المعرض عن الإنهماك في اللذات والشهوات المباحة.

والمناسبة بين المعنى الشرعي والمعنى اللغوي ظاهرة، فلذلك سمي به.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن لله أولياء خاصته من خلقه أحباءه من عباده مقرّبون إليه تعالى في سرهم والعلن محفوظون من الرذائل والمعاصي وقد يُظهِر الله في حقهم الكراماتِ ويجب اعتقاد جواز ذلك كما هو مذهب جمهور أهل السنة في حال حياتهم بل وبعد مماتهم.

قال الإمام عبد الباقي المقدسي: «اعلم أن إظهار الكرامات على يد الولي في حياته بأقدار الله تعالى ولا يستحيل على الله لأنه من الممكنات والقدرة تتعلق بعموم الممكنات فكذلك بعد الموت ولا فرق فيهما فإن موت الولي لا يمنع من ذلك لأن الموت إنما طرأ للجسد وأما الروح فحية، ولا بدع في جواز ذلك ولا إنكار، فإن القول بعدم جوازها ترجيح بلا مرجح وهو باطل».

ثم قال رحمه الله: «وأيضا لو قلنا بعدم جواز وقوعها للزم نسبة القدرة إلى القصور -تعالى الله عن ذلك- وهذا أقوى الدليل فتدبره»، اهـ.

ولا يتوهم على ما في بدء الأمالي من قول الناظم:

كراماتُ الوليّ بدارِ دنيَا * لها كونٌ فَهُمْ أهلُ النَّوالِ

أنها مخصوصة في حال حياتهم في الدنيا فلذلك فسّر العلامة محمّد بن سليمان الريحاوي في شرحه على النظم زيادة إيضاح دفعا للتوهم فقال: «أي: حال حياتهم وكذا بعد الموت».

قال العلامة عبد الباقي الحنفي بعد ذكره التوهم المذكور من بدء الأمالي: «ذلك ممنوع لأن البرزخ ينسحب عليه حكم الدنيا ألا ترى إلى ما قالوه من أنه ينقطع فيه العذاب حتى على الكفار بين النفختين فيجدون لذة المنام فإذا نفخ فيه نفخة أخرى يقول الكافر: يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا هذا، فيقول المؤمن: هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون».

ثم قال: «وأصرح منه ما ورد بإسناد صحيح إلى عكرمة مولى ابن العباس أنه سئل عن يوم القيامة أهو من الدنيا أم من الآخرة؟ فأجاب بأن نصفه الأول الذي يقع فيه الفصل والحساب من الدنيا ونصفه الآخر الذي يقع فيه الانصراف

إلى النار والجنة من الآخرة، فإذا كان هذا في يوم القيامة بعد فناء البرزخ وما يتعلق به حكم في نصفه الأول بأنه من الدنيا فبالأولى أن يحكم على البرزخ بأنه من الدنيا حقيقة وهذا أمر ظاهر فاحفظه»، اهـ كلامه.

وقد وقعت الكرامات بكثرة عبرَ الأمصارِ والأعصارِ منها ما ذكره القرآن من قصة سيدتنا مريم عليه السلام على ما هو مشهور في التفاسير أن سيدنا زكريا كان إذا دخل على محرابها -أي: المكان الذي كانت تعبد فيه- يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء كرامة لها من الله.

ومنها ما روي وقوعه من الصحابة والتابعين ومن على نهجهم إلى يومنا هذا ومشاهد، فقد روي أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى العدو من مسافة شهر أي: ما بين المدينة والعراق، فقال وهو يخطب بالمدينة: يا سارية الجبلَ، فسمع سارية الصحابي صوته وهو في معركة بالعراق فانحاز بالناس إلى الجبل وقاتلوا العدو

فنصرهم الله تعالى.

وكذا ما حصل من قبر الإمام الشافعي رضي الله عنه لما أريد نقله من مصر لبغداد فظهر من قبره روائح طيبة عطلت الحاضرين عن إحساسهم فتركوه.

وأيضا قد ذكر الإمام الكرماني عن كرامة الإمام البخاري بعد موته في أول شرحه للصحيح أنه لما دفن رحمه الله تعالى في خَرْتَنْك وهي قرية قريبة المسافة من سمرقند فاح من تراب قبره رائحة غالية أطيب من المسك ودام ريح الطيب أياما كثيرة حتى تواتر عند جميع أهل تلك البلاد.

وهكذا فهم العلماء الأتقياء وراثة النبوة المحميّة، قال شيخنا نفعنا الله به وبعلومه:

ورزق بعضَ خلقه التبحّرَ والإبداع * فكانوا سادةَ الدنيا بلا نزاع

الشمايل المحمدية

الشمايل بالياء لا بالهمز جمع شِمال بالكسر لا بالفتح لأنه بمعنى الريح ولا يناسب هنا، وأهل اللغة فرّق بين شمايل بالياء وشمائل بالهمز لأن مفردهما بصورة واحدة، الأولى جمع شِمال بمعنى الطبع والسجية وهو مقصودنا، والثانية جمع شِمال أيضا وهو ضد اليمين، كذا أفاده الإمام الباجوري في المواهب.

والطبع والسجية هي الصفات الباطنة، فمعنى الشمايل المحمدية أي: الصفات الباطنة الكمالية المنتسبة لسيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم التي هي خُلُقه الحسنة، ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم له كمالات ظاهرا وباطنا خَلْقًا وَخُلُقًا.

وإنما استطردنا الكلام عليها هنا لأنه لما كان رسول الله حبيب المحبوب سبحانه وتعالى وصفيه من خلقه وخليله ولا يكمل الإيمان إلا بمحبته صلى الله عليه وسلم فقد أوجب علينا حبه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والحب مترتب على

معرفة المحبوب وهي مقدمة له قطعا، قال الله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾، وجاء في بعض الأحاديث منها ما رواه الإمام البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**فو الذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده**»، وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « **ثلاث من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يُحبَّ المرء لا يحبه إلا لله، وأن يَكرَه أن يعودَ في الكفر كما يَكرَهُ أن يُقذَف في النار**».

وقد طابت كتب الأحاديث بمسك شمايله صلى الله عليه وسلم منها:

- ما جاء في حديث طويل عن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها أنه لما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي في غار حراء فأسرع إلى زوجه أم

المؤمنين خديجة الكبرى رضي الله عنها فأخبرها الخبر، فقالت: «**كَلَّا أبشِر فو الله لا يُخزِيك الله أبدا، فو الله إنك لتصلُ الرحمَ وتصدقُ الحديثَ وتَحمِلُ الكَلَّ وتكسبُ المعدومَ وتَقرِي الضيفَ وتعينُ على نوائبِ الحقِّ**».

- وعن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها أيضا أنها قالت: «**لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحشا، ولا مُتفحِّشا ولا صخَّابا في الأسواق ولا يَجزِي بالسيئة السيئةَ ولكن يعفو ويصفحُ**».
- وعن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها أيضا قالت: «**ما ضرب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بيده شيئا قط إلا أن يجاهدَ في سبيل الله ولا ضرب خادما أو امرأةً**».
- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير، وكان أجود**

ما يكون في شهر رمضان حتى ينسلخ، فيأتيه جبريل فيَعرِض عليه القرآن فإذا لقيه جبريل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود بالخير من الريح المرسَلَة».

- وعن محمّد بن المُنكَدِر قال: سمعت جابرَ بن عبد الله يقول: « **ما سُئِل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط فقال لا** ».

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قيل يا رسول الله ادع على المشركين، قال: « **إني لم أُبعَث لعَّانًا وإنما بُعِثتُ رحمةً** ».

- **وفي السيرة أن فضالةَ بن عُمَير بنِ المُلَوّحِ الليثي أرادَ قتلَ النبي صلى الله عليه وسلم وهو يطوف بالبيت عامَ الفتحِ، فلما دنا منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفضالة؟، قال: نعم فضالةُ يا رسولَ الله، قال: ماذا كنتَ تُحدِّثُ به نفسَك؟، قال: لا شيءَ كنت أذكر**

الله، قال: فضحك النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: استغفر الله، ثم وضع يده على صدره فسَكَنَ قلبُهُ فكان فضالةُ يقول: والله ما رفعَ يدَهُ عن صدري حتى ما من خلقِ الله شيءٌ أحبّ إلي منه.

- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي**».

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « **قبَّلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسنَ بن علي وعنده الأقرَعُ بن حابسٍ التميمي جالسا فقال الأقرع إن لي عشرةً من الولد ما قبَّلتُ منهم أحدا، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: من لا يَرحَمُ لا يُرحَمُ** ».

وأحاديث أخر وافرة تبيّن عطفه ورحمته وحبه وجوده لأمته وزهده وتواضعه وشجاعته وغيرها من الكمالات التي

لا يسع الكتاب بذكرها فلترجع إلى كتب الحديث إن شئت، فقد صدق الله تعالى لمـّا قال في حقه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ وقال في آية أخرى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾ وقال أيضا : ﴿ لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ۝١٢٨﴾ الآية. فاللهم صل وسلم عليه صلاة لكمالك وعدد كماله وعلى آله.

ولذلك جمّت مدائح الخلائق له صلى الله عليه وسلم يعبر فيها الكل عن حبهم لفائق جماله وتمام حسنه صلى الله عليه وسلم، ومنهم الصحابي الجليل حسان بن ثابت رضي الله عنه حيث قال:

وَأَجمَلُ مِنكَ لَم تَرَ قَطُّ عَينٍ * وَأَكمَلُ مِنكَ لَم تَلِدِ النِّسَاءُ

خُلِقتَ مُبَرَّأً مِن كُلِّ عَيبٍ * كَأَنَّكَ قَد خُلِقتَ كَما تَشَاءُ

وقد ميّز الله تعالى حبيبه صلى الله عليه وسلم دون غيره بخصائص، منها ما يرجع إلى شريعته التي أرسل بها ومنها ما يرجع إلى أمته التي أرسل إليها.

فمن خصوصية شريعته صلى الله عليه وسلم: **رفع الإصر بتيسير شريعته** وذلك بنص القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾.

والإِصْرِ أصله الثِّقل الذي يأصِر صاحبه فلا يقدر على التحرك.

ومعنى ذلك أن الله تعالى خفّف في الإسلام ما شرعه في الأمة السابقة كجعل الأرض كلها مسجدا بينما الأمم السابقة كانوا لا يصلون إلا في أماكن مخصوصة، وكذا شرعية التيمم بجعل الأرض كلها طهورا بينما الأمم السابقة كان في شرائعهم وجوب الاقتصار على الماء في الطهارة.

فشريعته فيها يسر أراده الله تعالى كما نصه أيضا: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾، وقال صلى الله عليه وسلم: «**إن الله رضي لهذه الأمة اليسرَ وكَرِه لها العسر**» رواه الطبراني.

ومن خصوصية أمته صلى الله عليه وسلم: **جعلهم الله خير أمم**، قال تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ الآية، وقال صلى الله عليه وسلم: «**أُعطيتُ ما لم يُعطَ أحد من الأنبياء، فقلنا يا رسول الله ما هو؟ قال: نُصِرت**

بالرُّعبِ، وأُعطِيت مفاتيحَ الأرض، وسُمِّيتُ أحمدَ، وجُعِل التراب لي طهورا، وجُعِلت أمتي خيرَ الأمم» رواه الإمام أحمد.

فكيف لا وليس في الرسل من يتبعه رسول عامل بشريعته تارك للشرع الذي أوحي به إلا نبينا محمّد صلى الله عليه وسلم، ويعني بالرسول سيدنا عيسى بن مريم عليهما السلام وذهب العلماء إلى أنه صحابي لاجتماعه في السماء بالنبي حال حياتهما عليهم الصلاة والسلام وذلك في حادثة الإسراء والمعراج.

***

الباب الثالث السمعيات

قلنا في مبادئ هذا الفن أن مسائله ثلاثة:

الأول الإلهيات وهي المسائل التي تبحث فيها عن ذات الله تعالى من حيث ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه تعالى. والثاني النبوات وهي المسائل التي تبحث فيها عن النبوة وما يتعلق بها. وقد فرغنا بحمد الله منهما.

والثالث السمعيات وهي المسائل التي لا تعرف أحكامها إلا من جهة السمع أي: المسموع والمنقول بالتواتر من القرآن والسنة وليس للعقل فيها مجال، وتسمى أيضا بالغيبيات لأنها تغيب عن أبصارنا ولا ندركها بمحض عقولنا، وسنتناولها الآن إن شاء الله.

وإنما قدمنا النبوات تِلوَ الإلهيات على السمعيات لأن الأنبياء هم الطريق الذي يوصلنا إلى الله فيتبعه حينئذ، ولا يتوصل عبد إلى الله تعالى إلا من باب رسوله صلى الله عليه وسلم كما قال الشاعر:

وأنت باب الله أيُّ امرئ ❁ أتاه من غيرك لا يدخلُ

ولأن السمعيات كما قلنا طريقها السمع مما جاء به الأنبياء التي أيدهم الله بالمعجزة وليس العقل مستقلا بإدراكها فكان الكلام في النبوات وإثباتها أصلا للكلام على السمعيات.

الملائكة

هي جمع ملَك، وأصله مَلأَك بالهمز مشتق من الأَلُوكة وهي الرسالة؛ لأنهم رسل الله تعالى إلى أنبيائه عليهم الصلاة والسلام وأُمنَاؤه على وحيه.

والملائكة أجسام لطيفة نورانية قادرة على التشكل بأشكال مختلفة في أشكال حسنة شأنها الطاعة ومسكنها السموات غالبا ومنهم من يسكن في الأرض ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ۝٢٠﴾ لا ينقطعون من التسبيح فلا يملّون ولا ينامون ولا يأكلون ولا يشربون، و﴿لَّا يَعۡصُونَ

ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴿٦﴾ لا يوصفون بذكورة ولا بأنوثة فمن وصفهم بذكورة فسق ومن وصفهم بالأنوثة كفر بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾ أي: اعتقدهم الكافرون إناثا وأولى بالكفر من اعتقد خنوثتهم لمزيد التنقيص، خلقوا من نور بأمر (كن فيكون)، لا يتناكحون ولا يتناسلون.

فيجب على المكلف الاعتقاد بكل الملائكة إجمالا؛ لأنهم كثر لا يعلم عددهم إلا الله، وتفصيلا فيما يكفي الإيمان بالتفصيل وهم العشرة، ويمكن انقسامهم إلى أربعة: **المتصرّفون**، **والفاتنون** أي: المختبرون، **والحافظون**، **والخازنون**.

فالمتصرون أربعة: **جبريل** عليه السلام الموكّل بالوحي الذي يأتي به من عند الله للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، **وميكائيل** عليه السلام الموكّل بالأمطار والبحار والأنهار

والأرزاق وتصوير الأجنة في الأرحام، **وإسرافيل** عليه السلام الموكّل باللوح المحفوظ والنفخ في الصور، **وعزرائيل** عليه السلام الموكّل بقبض أرواح الخلائق.

والفاتنون اثنان: **منكر ونكير** عليهما السلام الموكلان بسؤال القبر.

والحافظون أي: لما يصدر من العبد من قول أو فعل أو اعتقاد اثنان أيضا: **رقيب وعتيد** عليهما السلام.

وكذلك الخازنون هما: **رضوان ومالك** عليهما السلام، الأولى موكّل بالجنان والثانية بالنيران.

الجآنّ

قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ﴿١٥﴾﴾، ويقال الجِنّ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ فيجب على المكلف الإيمان بوجودهم.

والجانّ أو الجِنّ مأخـوذ من الجَنّ معناه الستر كما في قوله

تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبًاۖ﴾ أي: ستره، وسُمُّوا به لاستتارهم عن أعين البشر غالبا قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ﴾ الآية.

والجن أجسام لطفية خلقت من نار قادرة على التشكّل بأشكال مختلفة حسنا وقبحا مكلفون باتباع الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام يسكنون مع الناس في الأرض، منهم المؤمن ومنهم الكافر ومنهم المطيع والعاصي، والمؤمن منهم يقال جِنّ والعاصي يقال له شيطان، نسأل الله تعالى الحفظ.

فائدة: كان إبليس من الجن ولكنه طرد من رحمة الله عز وجل بسبب عصيانه لأمر ربه تعالى بالسجود لآدم وهو منظَر إلى يوم القيامة.

سؤال القبر

والقبر مفرد القبور معناه المحل المُهيَّأ لدفن الميت، فإسناد السؤال للقبر ليس إسنادا حقيقيا وإنما إسناد مجازي علاقته

المحلية والقرينة عقلية لأن القبر لا يسأل، فالمراد من الترجمة هو سؤال الملكين المنكر والنكير للميت في القبر.

ويعبر عنه أيضا بفتنة القبر قال تعالى: ﴿وَفَتَنَّـٰكَ فُتُونًا﴾ أي: اختبرناك، فلا يتوهم من لفظ الفتنة الضرر لكل أحد؛ إذ هي هنا بمعنى الاختبار وليس بمعنى العذاب كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ أي: يُعذَّبون.

فيجب على المكلف الإيمان بسؤال القبر وما بعده من نعيمه وعذابه. والعذاب من العذْب وهو المنع، يقال الماء الحلو عذْبا لأنه يمنع العطش، وسمّي العذاب عذابا لأنه يمنع المعاقَب من المعاودة على المعاقِب.

قال صلى الله عليه وسلم في ما رواه الإمام البخاري عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن العبد إذا وُضِع في قبره وتولَّى عنه أصحابه وإنه ليسمعُ قرع نعالهم أتاه ملكان فيُقعِدانه فيقولان**

له: ما كنت تقول في هذا الرجل -لمحمّد صلى الله عليه وسلم-؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدا من الجنة فيراهما جميعا، وأما المنافق والكافر فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت ويُضرَب بالمطارق من حديد ضربة بين أُذُنيه فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين».

وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الإمام الترمذي في سننه: «**إنما القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران**». اللهم ثبتنا في السؤال وخلّصنا منه بالنوال.

تتمة: قال الإمام النووي الجاوي: «والسؤال مخصوص بمن كان مكلفا ولو جنّا ولا ملكا ويستثنى من المكلفين الأنبياء والصديقون والشهداء وملازم سورة تبارك كل ليلة

أو سورة السجدة ومن قرأ سورة الإخلاص في مرضه الذي مات فيه ونحو ذلك»، اهـ.

المعاد

المعاد هنا اسم زمان معناه زمان عودة الأجساد للحشر، والمقصود منه يوم المعاد الذي اشتهر عند الناس بيوم القيامة وهو يبدأ من وقت الحشر إلى ما لا يتناهى أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، سمي بيوم القيامة لأنه زمن قيام الناس من قبورهم.

وله أسماء أخر كثيرة جدا حتى قيل إنها بلغت خمسمائة اسم وهذا إنما تدل على عظم شأن هذا اليوم كما هو عادة العرب، وتحت كل اسم معنى خاص، وفي كثرة أسمائه تنبيه لأولي الألباب على تذكر معانيها.

منها: اليوم الأخير سمي به لأنه لا ليل بعده، ويوم الحسرة، ويوم الندامة، ويوم الحاقّة مشتق من الحق أي:

الثابت، ويوم المحاسبة، ويوم المُسائَلة لتسائل الناس فيه، ويوم المسابقة، ويوم الطامّة الكبرى أي: المصيبة العظيمة، ويوم المناقشة، ويوم المنافسة، ويوم الزَّلزَلَة، ويوم التلاقي، ويوم الدمدمة، ويوم الصاعقة أي: الهلاك، ويوم الواقعة، ويوم القصاص، ويوم القارعة، ويوم الرادفة أي: يوم النفخة الثانية مأخوذ من الردف أي: التبع، ويوم الراجفة أي: يوم النفخة الأولى مأخوذ من الرجف أي: الاضطراب الشديد، ويوم المآب، ويوم الحساب.

قال العلامة الزمخشري فيما نقله الإمام النووي الجاوي: «ومقداره إلى الكفار خمسون ألف سنة لشدة أهواله وهو أخف من صلاة مكتوبة في الدنيا بالنسبة إلى المؤمن الصالح ويتوسط من عصاة المؤمنين».

فيجب على المكلف الإيمان به وبما فيه من الأهوال والشدائد، قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ ٣٤

وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ ﴿٣٧﴾﴾.

تتمة: قال الإمام إبراهيم اللقاني في الشرح الصغير: «من أسباب النجاة من تلك الأهوال قضاة حوائج الناس وتفريج الكُرَب عنهم والتجاوزُ لهم في معاملتهم أخذا وعطاءً وكذا إشباع الجائع وكسوة العُريان وإيواء أبناء السبيل وأمور أخر بيناها بالأصل» اهـ. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾. اللهم تقبل وخفف عنا الأهوال يا كبير يا متعال.

البعث

والبعث عبارة عن إحياء الموتى وإخراجهم من قبورهم بعد عودة الأجزاء الأصلية التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ولو قطعت قبل موته.

قال الله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾، وقال أيضا: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾.

فيجب على المكلف الإيمان بالبعث وعودة الله أجساد العباد جميع أجزائهم الأصلية فأحياهم ويخرجهم من قبورهم. ثم قد اختلف في مسألة الإعادة أهي جسدية فقط أم روحانية فقط أم هما معا، وهل يكون إيجادا بعد عدم أو جمعا بعد تفريق، فلترجع إلى كتب الأعلام فإنها خير ما تستخدم له الأقلام.

الحشر

والحشر عبارة عن سوق العباد جميعا بعد البعث إلى الموقِف أي: محل وقوفهم في الأرض المبدَّلة التي لم يعص الله عليها للحساب، ويقال أيضا المحشر.

قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلۡأَرۡضُ عَنۡهُمۡ سِرَاعٗاۚ ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ ﴿٤٤﴾﴾، فيجب علينا الإيمان به.

ومراتب الناس في المحشر متفاوتة: فمنهم الراكب ومنهم الماشي على رجليه ومنهم الماشي على وجهه، فقد وري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**يُحشَر الناس يوم القيامة ثلاثة أصنافٍ: صنفا مشاةً وصنفا ركبانا وصنفا على وجوههم، قيل يا رسول الله وكيف يمشون على وجوههم، قال صلى الله عليه وسلم: إن الذي أمشاهم على أقدامهم قادر على أن يمشيهم على وجوههم أما إنهم يتقون بوجوهم كل حدبٍ وشوك**». فيا محول الحول والأحوال حول حالنا إلى أحسن حال.

فائدة: الناجون من هول الحشر منهم سبعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**سبعة يُظلّهم الله في ظلِّه يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّهُ:**

الإمام العادل، وشابّ نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلَّقٌ بالمساجد، ورجلان تحابَّا في الله اجتمعا عليه وتفرَّقا عليه، ورجل طلبتْه امرأةٌ ذاتُ منصِبٍ وجمالٍ فقال إني أخاف الله، ورجلٌ تصدَّق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ شمالُهُ ما تُنفِق يمينُهُ، ورجلٌ ذكر اللهَ خاليا ففاضتْ عيناه».

ويحشر مع الإنس الجنّ والملك ويحشر معهم البهائم والوحوش على ما ذهب إليه المحققون، وأول من تنشق عنه الأرض هو نبينا صلى الله عليه وسلم فهو أول من يبعث وأول وارد المحشر كما أنه أول داخل الجنة.

الشفاعة

الشفاعة لغة: الوسيلة والطلب، مأخوذة من الشفع ضد الوتر، كأن الشافع ضمّ سؤاله إلى سؤال المشفوع له.

وعرفا هي سؤال الخير من الغير للغير، وشفاعة المولى تبارك وتعالى عبارة عن عفوه لعباده.

والمشفِّع -بكسر الفاء- الذي يَقبَلُ شفاعةَ غيره، والمشفَّع -بفتح الفاء- الذي تُقبَل شفاعته كالأنبياء والمرسلين والملائكة والصحابة والشهداء والعلماء العاملين والأولياء وكذا القرآن ولكن أول شافع وأول مشفَّع هو أكرم الأكرمين نبينا محمّد صلى الله عليه وسلم لما جاء في الصحيح : «**أنا أول شافع وأول مشفَّع**».

ومن الحديث المذكور ثلاثة أمور: كونه صلى الله عليه وسلم شافعا، وكونه صلى الله عليه وسلم مشفَّعا، وكونه صلى الله عليه وسلم مقدّما على غيره بالشفاعة وهو تشريف له المسمى بالمقام المحمود في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ٧٩﴾.

فيجب علينا الإيمان بهذه الأمور كلها، وشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم هي سؤاله صلى الله عليه وسلم المولى العفو لمن قال لا إله إلا الله محمّد رسول الله من أمته صلى الله عليه وسلم.

قال العلامة السخاوي: «وله صلى الله عليه وسلم عدة شفاعات:

- الشفاعة العظمى يوم القيامة لأهل الجمع ليرحهم الله مما هم فيه بفصل القضاء، وهذا هو المقام المحمود الذي يحمده فيه الأولون والآخرون.
- ولمن يدخل من أمته الجنة بغير حساب.
- ولقوم عصاة دخلوا النار بذنوبهم فيُخرجون.
- ولقوم استحقّوا دخول النار فلم يدخلوها.
- وفي قوم حبستهم الأوزار ليدخلوا الجنة.
- ولقوم من أهل الجنة في رفع درجاتهم، فيعطي كل أحد ما يناسبه.
- ولمن مات بالمدينة الشريفة.
- ولمن زار قبره صلى الله عليه وسلم.
- ولفتح باب الجنة كما رواه الإمام مسلم.
- ولمن أجاب المؤذّن.

- ولقوم من الكفار لهم سابقة خدمة عنده صلى الله عليه وسلم أو صدر منهم نوع خدمة في حقه فإنه يخفَّف عذابهم بشفاعته صلى الله عليه وسلم.

فبادر للصلاة على نبيك وسؤال الوسيلة فبذلك تنال غاية الفضيلة، ولا تغفل عقب الأذان عن هذا المقام فبذلك تستوجب الشفاعة من النبي عليه أفضل الصلاة والسلام » اهـ.

التوسل

التوسّل مأخوذ من الوَسْل بمعنى قربة، يقال: توسّلت إليه أي: تقرّبت إليه وجعلته لي وسيلة.

قال العلامة السخاوي: «وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ على قولين متلازمين:

أحدهما أنها القربة وهو محكي عن ابن عباس واختاره

الواحدي والبغوي والزمخشري فقال: الوسيلة كل ما يُتوسَّل به أي: يتقرَّب به من قرابة أو صنيعة.

والقول الثاني أنها المحبة أي: تحبَّبوا إلى الله تعالى، حكاه الماوردي، وهو راجع إلى المعنى الأول» اهـ، وهذا المعنى لا غبار عليه ولا مشكلة فيه.

وقد يعنى بالتوسّل طلب الدعاء بشرف المتوسَّلِ به عند الله تعالى، فقد ورد عن عثمان بن حُنَيف أن رجلا ضريرَ البصر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ادع الله أن يُعافِيني، قال: «إن شئت دعوتُ وإن شئت صبرتَ فهو خير لك»، قال: فادعُهُ، فأمرَه صلى الله عليه وسلم أن يتوضَّأ فيُحسِن وضوءَه ويدعوَ بهذا الدعاء: «**اللهم إني أسألك وأتوجّه إليك بنبيّك محمّدٍ نبيِّ الرحمةِ، يا محمّد إنِّي أتوجّه بك إلى ربِّي في حاجتي هذه لتُقضَى لي، اللهمّ فشفِّعْه فيَّ، فعاد وقد أبصر**». ولا شك أن هذا الدعاء أمر به النبي صلى الله عليه وسلم واستعمله الصحابة رضي الله عنهم وتابعوهم أيضا إلى يومنا.

وإن قلت: إن هذا التوسل في حق النبي وليس في حق غيره من الصحابة والأولياء الصالحين، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: **اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وأسألك بحق ممشاي هذا،** فإني لم أخرجْ أَشَرًا ولا بَطَرًا ولا رياءً ولا سُمعَةً وخرجت اتّقاءَ سُخطِك وابتغاءِ مرضاتك، **فأسألك أن تعيذَني من النار، وأن تغفرَ لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت،** أقبلَ الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف مَلَك».

فهذا التوسل بحق عباد الله السائلين عليه مطلقا نبيا كان أو صحابيا أو وليا صالحا حيا ومماتا، ولا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد توسل وكذلك الصحابة والتباعين والأولياء الصالحين أجمعين ممن تبع سنته إلى يوم الدين.

وبالجملة قد صرّح صحة صدور التوسّل من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والأمة سلفها وخلفها تبعا له صلى

الله عليه وسلم ولا وجه للمانعين به مع ثبوته في الأحاديث الصحيحة وصدوره منه صلى الله عليه وسلم كما ذكر، وإن وجدت من ينكره ويمنعه بالحرام أو الكفر فهذا إنما بمجرد التحكّم والتعنّت والهوى وليس فيه شيء.

الحساب

الحساب لغة العدّ،

واصطلاحا توقيف الله الناس على أعمالهم خيرا كانت أو شرا قولا كانت أو فعلا تفصيلا بعد أخذهم الصحف التي كتبت فيها حسانتهم وسيئاتهم، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ۝١٢﴾، فيجب علينا الإيمان به وبصحف الأعمال.

والحساب يكون للمؤمن والكافر إنسا وجنا إلا من استثني منهم، ففي الحديث : «**يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا ليس عليهم حساب**».

فيكون الناس عند الحساب على ثلاث فرق: فرقة لا يحاسبون أصلا، وفرقة تحاسب حسابا يسيرا، وفرقة تحاسب حسابا شديدا، وإذا كان للمؤمنين من يكون أدنى إلى رحمة الله فلا يحاسب أصلا كالأنبياء والسبعين ألفا، فلا يبعد أن يكون من الكافرين من هو أدنى إلى غضبه فلا يحاسب أيضا، قال الله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ٢٠٢﴾، «فحاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزنوا» كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم.

فائدة: وأول من يأخذ كتابه بيمينه على الإطلاق سيّدُنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعده أبو سلمة عبد الله بن

عبد الأسد المخزومي رضي الله عنه ابن عمة الرسول صلى الله عليه وسلم برة بنت عبد المطلب بن هاشم وهو أول من هاجر من قريش إلى المدينة، وأما سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه فهو رئيس السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، ثم إذا أخذ العبد كتابه وجد حروفه نيرة أو مظلمة على حسب الأعمال الحسنة أو القبيحة، وأول خط فيها: ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ١٤﴾ فإذا قرأه ابيضّ وجهه إن كان مؤمنا، واسودّ إن كان كافرا، قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾.

الميزان

وهو ما توزن به يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ﴾ وقال أيضا: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ﴾، والموازين جمع

ميزان وأتى بلفظ الجمع هنان للتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ عَادٌ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٢٣﴾ أي: الرسول العظيم صالح عليه السلام، وذلك على القول المشهور من أنه ميزان واحد لجميع الأمم ولجميع الأعمال.

فيجب علينا الإيمان به وبالوزن، وأما حقيقته فنمسك عنه ونفوضه إلى الله تعالى.

وقد اختلف العلماء في الموزون، فذهب جمهور المفسرين إلى أنه الكتب لا الأعمال، ويشهد له حديث البِطاقة **فيما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله يستخلص رجلًا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فيُنشَر عليه تسعة وتسعون سجلًّا كل سجلٍّ مدُّ البصر ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئا؟ أظلمتْك كَتَبَتِي الحافظون؟ قال: لا يا رب، فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيُبهَت الرجل فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى إن لك**

عندنا حسنة واحدةً لا ظلمَ اليومَ عليكَ، فتُخرَج له بِطاقَةٌ فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمّدا عبده ورسوله فيقول: أَحضِروه، فيقول: يا ربِّ ما هذه البطاقة مع هذه السجلات، فيقال: إنك لا تُظلَم، قال: فتُوضَع السجلَّات في كفَّةٍ، قال: فَطَاشَتِ السجلَّات وثقُلَتِ البطاقةُ ولا يثقُلُ شيءٌ بسم الله الرحمن الرحيم».

الصراط

وهو لغة بمعنى الطريق الواضح.

وأما شرعا فهو جسر ممدود على ظهر جهنم يمر عليه الأولون والآخرون، مؤمنهم وكافرهم حتى النبيون والصديقون ومن يدخل الجنة بغير حساب، وهو أدق من الشعرة وأحدّ من السيف على المشهور.

قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَطَمَسۡنَا عَلَىٰٓ أَعۡيُنِهِمۡ فَٱسۡتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبۡصِرُونَ ۝٦٦﴾.

وقال صلى الله عليه وسلم : « **يضرب الصراط بين ظهرانَي جهنم فأكون أنا وأمتي أولَ من يجوزه**»، فيجب علينا الإيمان به.

والمارّون عليه مختلفون:

فمنهم سالم بفضله تعالى ناج من الوقوع في نار جهنّم، وهم على أقسام: فمنهم من يجوزه كلمحة البصر، ومنهم من يجوزه كالبرق الخاطف، ومنهم كالريح العاصف، ومنهم كالطير، ومنهم كالجواد السابق، ومنهم من يسعى سعيا، ومنهم من يمشي، ومنهم من يمرّ عليه حَبوًا على قدر الأعمال الصالحة والإعراضِ عن المعاصي.

ومنهم غير سالم بعدله بل يسقط في نار جهنم، وهم متفاوتون أيضا على قدر الجرائم، ثم منهم من يخلد في النار كالكفار ومنهم من يخرج منها بعد مدة على حَسَب ما شاء الله تعالى وهم عصاة المؤمنين بشفاعة النبي أو غيره من الأخيار.

النار والجنة

النار هي جسم لطيف محرِق يميل إلى جهة العلوّ، والمراد منه دار الوعيد والعقاب.

وأما الجنة فهي لغة البستان، والمراد منها دار الوعد والثواب.

وقولنا: «بالمراد» فيهما إشارة إلى الإطلاق المجازي لاشتمال الأول النار ولاشتمال الثاني البستان إطلاقا فيهما لاسم الحال على المحل أو من إطلاق الجزء على الكل، تأمل.

قال الله تعالى في قصّة سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، وقال في حق الجنة: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾﴾ وقال في حق النار: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴿٩١﴾﴾، فهما حق واجب علينا الإيمان به وبوجودهما الآن وبقائهما في كل آن.

أما النار فلها سبع طباق: أعلاها جهنّم فلظى فحطمة فسعير فسقر فجحيم فهاوية.

وكذا الجنة على ما قاله سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما فهي سبعة أيضا: أفضلها فردوس فجنة المأوى فجنة الخلد فجنة النعيم فجنة عدن فدار السلام فدار الجلال، وأما الذي رجّحه جماعة فإنها أربعة لقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ أي: جنة النعيم وجنة المأوي ثم قال: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾ أي: جنة عدن وجنة الفردوس. ولتحقيق المقام انظر عمدة المريد.

وإنما أخّرنا الجنة وقدّمنا النار عليها مع كون الجنة أشرف منها فلتقدّمها بعد الانصراف من المحشر حيث إنها وجدت تحت الصراط إلى الجنة، ورجاء لحسن الختام بها فاللهم ارزقنا الجنة بغير حساب من غير سابقة عذاب ولا عتاب. آمين.

فبارك الله لحملة العلم العظام خصوصا لشيخنا بركة الدهر وباعث الهمم، وقد تمت بمنه تعالى شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة وألف (١٤٤٢) بعد الهجرة

النبوية الشريفة، في وقت كان الناس اضطربت بوباء شديد الحال، يهلك ملايين من البشر بيد الملك الواحد القهار، فنرجو منه تعالى لهم ولأبوي السلامة والاستقرار، بحق من شفاعته ترجى يوم القرار، ولبلادنا إندونيسيا خاصة وبلدان المسلمين عامة، وقد قال تعالى في حقه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾.

وصلى الله على سيدنا محمّد

وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا

والحمد لله رب العالمين

الفهرس

الباب الثاني النبوات

الباب الثالث السمعيات

تم الفهرس

